الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي غرداية

معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

اهميه حوكمه البنوك في الحمايه من الازمات الماليه

- حاله الازمه الماليه العالميه 2008-

من إعداد الطلبة:

- أولاد ابراهيم ليلة
- باحمان سعيدة

إشراف:

أ/ بن سانية عبد الرحمان

السنه الجامعيه: 2012/2011

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين ؛

إلى من يتمنون لي الخير دائما، اخواتي ؛

إلى كل من يناضل في سبيل الحصول على العلم ؛

إلى كل من احـــــــــــــــــبه و احترمه .

ليلى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين ....

إلى اخي واخواتي .....

إلى كل من علمني حرفا واسدى لي معروفا.

سعيدة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد الله اوله و اخره؛

و لا يسعني ونحن بصدد وضع اللمسات الاخيرة لهذا العمل؛ إلا ان اتقدم بشكري وتقديري إلى الاستاذ المشرف بن سانية عبد الرحمان، الذي لم يبخل علي بإرشاداته و توجيهاته السديدة؛

كما اتقدم باسمى عبارات الشكر والتقدير، إلى الاستاذ عمي سعيد حمزة على كل التوجيهات والمساعدات القيمة التي قدمها لي من اجل انجاز هذا العمل؛

و في الاخير اساله تعالى ان يجازي عني خيرا كل من قدم لي يد المساعدة لانجاز هذا العمل.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة الجداول

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إدارة الدول الصناعية لازمة المالية العالمية	31
02	مدة عهد مدراء البنوك في اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية	52
03	علاقة التعويضات التي يتقاضاها المسيرون و الخسائر التي لحقت بالبنوك	73
04	التصنيف الائتماني للسندات حسب وكالات Moodys، S&p و Fitch .	77

قائمة الاشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور اسعار الفائدة الاحتياطي الفيدرالي للإقراض ما بين البنوك	18
02	مخطط يوضح الجوانب المساهمة في حدوث الازمة المالية العالمية	21
03	ركائز حوكمة الشركات	48

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المقدمة العامة

يعتبر الاستقرار المصرفي و المالي من الاولويات التي تسعى الدول لضماها في عالم اصبحت السمة الغالبة فيه التغير و التطور بشكل متسارع ما ادى إلى تزايد حدة المخاطر و تنوعها بشكل غير مسبوق خصوصا مع التقدم التكنولوجي الحاصل، فلم يعد بالإمكان متابعة متغيرات النشاط المصرفي و المالي و مراقبتها و التحكم فيها و تعاظمت نتيجة ذلك التهديدات و التحديات للقطاع المصرفي و المالي العالمي بحلت مظاهرها في وقوع ازمات مالية و مصرفية .

و لقد ساهم الوقوع في الازمات المالية و المصرفية بشكل دوري و متكرر في العديد من دول العالم نتيجة الفساد و سوء الإدارة و عدم قدرة على جدب رؤوس الاموال الكافية إلى تفاقم ازمات الشركات العالمية الكبرى و اصبحت تكلفة الفساد المالي و الإداري عبئا على الشركات و الاقتصاد العالمي و من هنا برز مفهوم الحوكمة .

و على الرغم ان الحوكمة كممارسة و ليس كمصطلح اقتصادي، موجودة مند ظهور نظرية الوكالة إلا ان الاهتمام بها ازداد كثيرا بعد الازمة المالية الاسيوية سنة 1997م و كذا اهيار عدد من شركات العملاقة مثل شركة انرون، بارمالات .....الخ، و ان كان الاهتمام بالحوكمة قد خبا قليلا في اوائل القرن الحالي، إلا ان الازمة المالية العالمية و بصفة خاصة ما حدث في قطاع التمويل العقاري في امريكا و عدد من الدول الاوروبية قد اعادت حوكمة مرة اخرى إلى دائرة الاهتمام و ذلك في ضوء ما كشفت عنه هده الازمة من ان ضعف الحوكمة و عدم تطبيق الممارسات السليمة سواء في العمل المصرفي او اعمال الشركات الاخرى، كان من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الازمة المالية و الاقتصادية العالمية .

و ياخذ موضوع حوكمة البنوك اهمية خاصة، نظرا لجسامة المخاطر و التداعيات النابحة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية و عمق علاقاها بالمجتمع ككل، من مدخرين و مقترضين و مساهمين و موظفين، و في ضوء طبيعة و اهمية المنتجات و الخدمات التي تقدمها البنوك إلى الاقتصاد، لذلك فان ممارسات الحوكمة السليمة في البنوك تعتبر مهمة لكل بنك و النظام المالي، الامر الذي يجعل من الحوكمة الفعالة إحدى الركائز المهمة للاستقرار المصرفي و المالي .

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم **إشكالية** هذا البحث في التساؤل التالي :

كيف يمكن ان تساهم حوكمة البنوك في الحد من الازمات المالية؟

و للإلمام اكثر بهذا البحث سنحاول طرح **الاسئلة الفرعية التالية** :

- ما الاسباب الجوهرية وراء ازمة النظام المالي العالمي 2008 ؟

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- ما هي المتطلبات الاساسية لتطبيق حوكمة البنوك ؟
- ما هي اعمال لجنة بازل في مجال حوكمة البنوك ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين حوكمة البنوك و الازمة المالية ؟

و على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من **الفرضيات**:

- من بين الاسباب الجوهرية للازمة المالية العالمية عدم تطبيق مبادئ البنوك ؛
- تتمثل اهم متطلبات تطبيق الحوكمة هي الاطراف الفاعلة في حوكمة و عناصر الاساسية الداعمة لها ؛
- اصدرت لجنة بازل عدد من اوراق عمل فيما يخص حوكمة البنوك خلال السنوات 1998،1999 و 2006.
- توجد علاقة ايجابية بين درجة تطبيق حوكمة البنوك و الحد من حدوث الازمة المالية .

اسباب اختيار البحث :

يمكن حصر اسباب لاختيارنا للموضوع فيما يلي :

اسباب ذاتية :

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص (مالية و بنوك)؛
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية و مساعدة الطلبة لفتح مجال بحوث اخرى في هذا الموضوع؛

اسباب موضوعية :

- اهمية الموضوع بالنسبة للبنوك الاخرى و ما يمكن ان يقدم من نتائج تخدم إدارته؛
- حداثة الكتابات حول موضوع الازمة المالية العالمية 2008 و محاولة تسليط الضوء من إحدى زواياه (الحوكمة البنكية).

اهمية البحث :

- يكتسي موضوع حوكمة البنوك اهمية كبيرة في اعقاب الاهيارات التي عانى و لا يزال يعاني منها القطاع المصرفي و المالي في العالم، و بالاخص الازمة المالية العالمية 2008 التي عرفت بازمة الرهن العقاري.
- تاتي اهمية البحث ايضا من حيث تناولها موضوعا جديد، حيث تساهم حوكمة البنوك في العديد من الجوانب الاقتصادية .

اهداف البحث :

التعرف على طبيعة الازمة المالية العالمية

الوقوف على المفاهيم و المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة البنوك

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تشخيص اهم الثغرات التي حالت دون تطبيق السليم للحوكمة في البنوك خلال الازمة المالية العالمية **تقديم** توصيات تخدم التوجهات المستقبلية في البنوك باتجاه تعزيز خصائص الحوكمة و حسن توظيفها في العمل الإداري

منهج البحث :

اعتمد البحث في سبيل التوصل إلى مخرج الإشكالية على بعض مناهج البحث المتعارف عليها، و نعني الاسلوب الوصفي في استعراض مصطلح حوكمة و مختلف الجوانب المتعلقة به، بالإضافة إلى الاسلوب التحليلي المستعمل في السعي إلى ربط اسباب الازمة المالية العالمية بحوكمة البنوك، و كذا المنهج التاريخي في عرض اهم محطات الازمة المالية العالمية 2008 .

صعوبات البحث :

قلة الكتب و الدراسات الاكادمية التي تعالج الموضوع بشكل المباشر .

صعوبة التنسيق بين الفصلين .

الدراسات السابقة :

من بين المواضيع التي عالجت موضوع حوكمة البنوك لدينا :

* حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي – حالة الجزائر الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري و متغيرات بيئته المصرفية، و كانت اهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

- تعالج الحوكمة المؤسسية بالبنوك بخصوصية نشاطها و بيئتها فهي تهدف بالاضافة الى حماية حقوق المساهمين إلى حماية اموال المودعين و ضمان استقرار امان النظام المصرفي و المالي بشكل عام
- تركزت جهود القطاع المصرفي الجزائري في إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية السليمة بالبنوك و المؤسسات المالية في تعديل قانون 90 10 بإصدار الامر 03 11 المتعلق بالنقد و القرض، و من خلال إصدار النظام رقم 04 03 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، و كذا إصدار النظام رقم 02 03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية .

كما توصلت الدراسة إلى إلزامية تكوين لجان لمجلس الإدارة بالنسبة للبنوك التي لا تحوز عليها على غرار لجنة المراجعة و التدقيق و لجنة الرقابة الداخلية و لجنة إدارة المخاطر و لجنة الحوكمة و لجنة التعيينات و لجنة المكافات، مع تحديد اختصاص هذه اللجان و تشكيلها و إجراءات عملها تحديدا واضحا.

* دراسة شريقي عمر، تحمل عنوان دور و اهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى الازمة المالية و الاقتصادية و الحوكمة العالمية – اكتوبر 2009 ، تهدف هذه

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة في البنوك بصفة خاصة كبديل حديث لتفادي الازمات المالية و الاهيارات المالية.

و قد توصلت الدراسة إلى اهمية الحوكمة السليمة في البنوك الخاصة بعدها تزايدت العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في القطاع المصرفي و ذلك في ظل عولمة الاسواق المالية و سياسة التحرير المصرفي التي تنتجها البنوك.

- دراسة بلعزوز علي، مقال بعنوان مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع و الحوكمة ركز هذا المقال على اسلوبين يعتبران مدخلا جيدا لتحقيق هدف استقرار النظام المصرفي، الاول نظام حماية الودائع الذي عرف الحديث خلال سبعينيات القرن العشرين، و الثاني هي الحوكمة و التي ترجع إلى منتصف التسعينيات من القرن نفسه، توصل الباحث من خلالها إلى ان كلا من نظام التامين على الودائع و الحوكمة يكملان بعضهما، إذا لا يمكن اعتبارهما بديلين لكن يبقي مع ذلك ضرورة البحث دائما عن وسائل اخري مبتكرة لتحقيق نفس الهدف: استقرار النظام المصرفي.

هيكل البحث:

تبعا للاهداف المتوخاة من البحث و لمعالجة الإشكالية و تساؤلات الجزئية و لاختيار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الاول المناخ الاقتصادي العالمي في ظل الازمة من خلال تقديم عرض لطبيعة الازمة و تتبع مسار خطوات تطورها في امريكا مبرزين في ذلك انتقالها إلى بقية دول العالم، كما تطرقنا إلى اهم الاثار المترتبة عن الازمة و اساليب مواجهتها .

و يعالج الفصل الثاني الاسس النظرية للحوكمة البنوك و تطورها و مختلف الجوانب المرتبطة بها .

اما فيما يخص الفصل الثالث فتم فيه تقييم حوكمة البنوك من خلال الازمة العالمية و ذلك بالتعرف على اهم الثغرات التي عانت منها الازمة المالية العالمية و كيفية معالجتها .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيد :

شهد العقد الاول من القرن الحادي والعشرين بزوغ ازمة حادة لم يشهد لها العالم نظيرا منذ ازمة الكساد العظيم لعام 1929م، فبحلول الربع الاخير من عام 2007م بدات بوادرها تلوح في الافق، ومنذ ذلك التاريخ والازمة تتمدد وتتفاقم وتضرب باطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي.

سنحاول في هدا الفصل تناول اهم الجوانب المتعلقة بالازمة الراهنة سنة 2008م، وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الاول : الازمة المالية العالمية اكتوبر 2008.

المبحث الثاني : اثار الازمة على الاقتصاديات العالمية وطرق مواجهتها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الاول: الازمه الماليه العالميه اكتوبر 2008

تعد الازمة المالية العالمية، التي يعاني منها الاقتصاد الراسمالي تتويجا لسلسلة من الازمات التي عصفت بالراسمالية العالمية، منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين، وهي بلا شك اخطر هذه الأزمات منذ الكساد الكبير في الثلاثينات القرن نفسه.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الازمات المالية

اولا: تعريف الازمة

لا يوجد تعريف موحد للأزمة المالية، لكن هناك عدد من الاسهامات الفكرية التي استطاعت تحديد ماهية الازمة من بينها :

- تعرف الازمة على انها اضطراب حاد ومفاجيء في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد اثاره الى القطاعات الاخرى.(1)

- تعرف على انها لحظة حرجة حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي اصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة امام متخذ القرار بجعله في حيرة بالغة.(2)

- كما تعرف ايضا بانها "حالة تمس اسواق البورصة واسواق الائتمان لبلد معين او مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في اثارها الاقتصادية مسببة بدورها ازمة اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض وازمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر و الحذر في اسواق المال.(3)

---

(1) فريد كورتل وكمال رزيق، **الازمة المالية : مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الثالث : الازمة العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الخاصة، الاردن، 28 29 افريل2009، ص3.

(2) هند مهداوي واخرون، **تحديات ورهانات المصارف الإسلامية في ظل الازمة**، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23 24 فيفري 2010، ص4.

(3) اليزيد الوهيب، **المرض المالي العالمي: النشاة والتطور**، مؤتمر الازمة المالية الدولية: تباطئ الاقتصاد العالمي واثاره على الاقتصاديات الاوروومغاربية، جامعة بجاية، الجزائر، 11 12 اكتوبر 2009 ،ص2.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: مؤشرات الازمة

هناك بعض المؤشرات التي تكمن من خلالها بقرب حدوث ازمة مالية مايرتبط بالسياسات الاقتصادية ومنها ما يتصل بالخصائص الهيكلية للاسواق المالية والنقدية : (1)

١٠ المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية

ينجم عن هذه المؤشرات ان حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين في قدرة الاقتصاد الكلي لهذه الدولة على تحقيق طموحاهم الاستثمارية، حيث دائما ما تتوجه هذه الاستثمارات الى حيث يجد المناخ الملائم للنمو ،ومن بين هذه المؤشرات :

- ارتفاع معدل البطالة؛
- ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية؛
- ارتفاع معدلات التضخم و المستوى العام للاسعار؛
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة الى إجمالي القروض المحلية؛
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة؛
- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الاجمالي بعد ثبات استقراره؛
- ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية الى إجمالي الناتج المحلي.

ب– المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للاسواق المالية والنقدية :

يمكن حصرها هذه المؤشرات في :

- غلبة الاصول المالية عالية المخاطر على اسواق الائتمان؛
- تسرب الضعف الى الجهاز الاداري المنوط به الاشراف على اسواق المال وقطاعات البنوك؛

(1) نبذي عبدالله عبد السلام واخرون، **تسونامي الرهن العقاري: ازمة مالية عالمية إلى اين وإلى متى؟**، مؤتمر الازمة المالية الدولية، تباطؤ الاقتصاد العالمي واثاره على اقتصاديات الاوروومغاربية، جامعة بجاية، الجزائر، 11، 12 اكتوبر 2009، ص3.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند العرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم اصول هذه المؤسسات وبالتالي اسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية؛

- ارتفاع حجم الديون الخارجية القصيرة الاجل (الاموال الساخنة) ولهذه الديون اثر سيء على القطاعات المالية بسبب سهولة دخولها الى الدولة وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة المؤسسات المالية، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن اداء وظائفه التمويلية؛

- سيطرة بعض المؤسسات على الاسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الاسواق دخولا اليها وخروجها منها؛

- غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الاوراق المالية؛

- انخفاض الاكتتاب في اسواق الاوراق المالية.

رابعا : انواع الازمات

يمكن ان نفرق بين ثلاثة انواع للازمات المالية : [1]

ا- الازمات المصرفية : وتتخذ شكلان :

* ازمة الائتمان : وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب.

* ازمة السيولة : تحدث ازمة السيولة عندما يفاجيء بنك ما بزيادة كبيرة في طلب السحب الودائع، وبما ان البنك يقوم بإقراض او تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي ،فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذ ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الازمة.

ب – ازمة اسواق المال "حالة فقاعات" :

(1) نقدي عبد المجيد والجوزي جميلة، **الازمة المالية الراهنة وتداعياتها على الاداء المتوقع للاستثمارات الاجنبية المباشرة-حالة الجزائر-**، كتاب ملتقى الدول الرابع: الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فندق الاوراسي، الجزائر، 8 9 ديسمبر 2011 ،ص 99.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يحدث هذا النوع من الازمات في اسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة". اي عندما ترتفع اسعار الاصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة ،على نحو ارتفاع غير مبرر وهوما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل هو مضاربة على سعره وليس شراء من اجل استثمار لتوليد الدخل ، وهنا يصبح المعيار اسعار هذه الاصول مسالة وقت فقط ،حيث لما يظهر اتجاه قوي لبيع تلك الاصول تبدا اسعارها في الهبوط ،ومن تم تبدا حالات الذعر في الظهور فتنهار الاسعار ويمتد هذا الاتر الى اسعار الاصول الاخرى في ذات القطاع او في القطاعات الاخرى.

ج ازمات العملات :

وتحدث هذه الازمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على اداء مهمتها كوسيط للتبادل او كمخزون للقيمة، ويكون هذا التدهور اكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%، كما تسمى ايضا هذه ازمة بازمة ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : اسباب الازمة المالية العالمية 2008

هناك جملة من الاسباب ادت لاحداث الازمة المالية العالمية يمكن تقسيمها إلى :

اولا : الاسباب المباشرة للازمة المالية العالمية

1 انفجار الفقاعة المالية في القطاع المالي :

يلعب سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي دورا رئيسيا في تحديد سهولة ووفرة الائتمان في السوق الراسمالي بشكل عام فعندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة، يكون ذلك سببا في عدم الاقتراض من البنوك، والإبقاء على الاموال فيها، وعندما يتم تخفيض سعر الفائدة يكون ذلك حافزا للاقتراض والاستثمار في المشروعات مربحة. لكن إذا انخفضت اسعار الفائدة، و لم يكون هناك مجالا إنتاجيا مربحا، فيتم توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية، مثل سوق الاوراق المالية، شراء العقارات...الخ.

وهذا بالضبط ما حدث مع الاقتصاد الامريكي، في مطلع القرن الواحد والعشرين ،فقد واجه البنك المركزي الامريكي الكساد النسبي، الذي عانى منه الاقتصاد الامريكي في ذلك الحين والذي ازداد عمقا منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، عن طريق تخفيض سريع لسعر الفائدة، من اجل تشجيع الاستثمار المنكمش.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اصبح الاقتراض السهل هو عنوان المرحلة، وتسابقت البنوك والصناديق التمويلية للاستفادة من تلك الاموال "السهلة"، وكان احد المجالات الرئيسية لاستثمار تلك الاموال هو القروض الرهن العقاري للافراد، وكانت هناك تسهيلات غير مسبوقة، في شروط وضمانات هذه القروض، وهي نتيجة منطقية، ليس فقط لما يتصوره البعض لفقدان الرقابة والضوابط، ولكن ايضا وهو الاهم، نتيجة للسيولة المالية التي احدثتها تخفيض سعر الفائدة ،مع تضاؤل ربحية المشروعات الإنتاجية، ملايين العائلات الامريكية شرعت في شراء العقارات، من خلال قروض الرهن العقاري مما زاد بشكل جنوني من اسعار العقارات في السوق الامريكي (بنسبة تصل 200% خلال فترة 2001 2006) وهو ما ادى بدوره الى زيادة جاذبية هذا القطاع للاستثمارات المالية من قبل البنوك وكان مركز قروض الرهن العقاري، هو البنوك المتخصصة في هذا المجال مثل العملاقين الامريكيين "فريدي ماك" و "فاني ماي"، اكبر شركتين في هذا المجال على مستوى العالم.

ولكن، وبسبب سياسات التحرير الاقتصادي، خاصة في المجال المالي وعولمة المنظومة المالية الراسمالية، تطورت اسواق لتداول اوراق الرهن العقاري شملت البنوك والشركات المالية، ليس في السوق الامريكية وحدها بل على مستوى العالم و اكتظت خزائن هذه البنوك والشركات بتلك الاوراق الممثلة للرهن العقاري، فيما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة "التوريق"، وهو ما ادى الى خلق فقاعة "افتراضية" لقيم العقارات الامريكية (وكذلك في اسبانيا و ايرلندا، و غيرها) فالقيمة الورقية للعقارات ابتعدت تمام عن القيمة الحقيقية لتلك العقارات، وقيمة الاوراق الممثلة للرهن العقاري، اخذت ايضا تتباعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين الاصليين على تسديد الاقساط و فوائدها سرعان ما اصطدم "الاقتراض" بـ "الواقع" فتوقف عدد من المقترضين عن سداد الاقساط،[1] بسبب الشروط المجحفة التي تضمنها عقد القرض المبرم بين المؤسسة المالية وبين المقترض نظير تمويله لشراء المنزل واهمها : [2]

- اسعار فائدة متغيرة وليست ثابتة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي (libor + x) حيث x هي السعر المعلن عنه بين البائع والمشتري والمرتبط بسعر الفائدة المعروض من قبل البنك المركزي.

- فإذا تاخر المدين عن سداد اي دفعة تضاعفت اسعار الفائدة.

- كما ان المدفوعات خلال السنوات الثلاث الاولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني ان المدفوعات لا تذهب الى ملكية جزء من العقار الا بعد مرور ثلاث سنوات.

(1) سامح نجيب، **الازمة الراسمالية العالمية: الزلزال والتوابع**، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، نوفمبر 2008، ص 6 7.

(2) سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الازمات المالية**، للطبعة الاولى، دار النهضة، سوريا، ص28.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل رقم(1): تطور اسعار الفائدة الاحتياطي الفيدرالي الاقتراض مابين البنوك (ferdrafe) خلال (1954 2008).

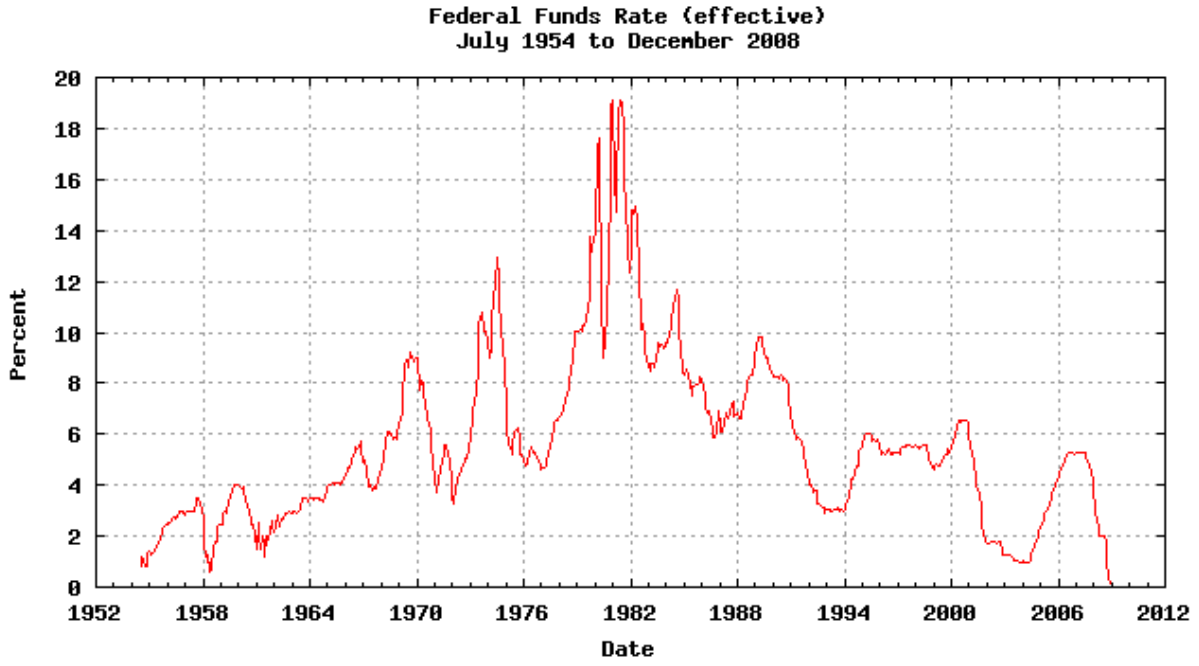

المصدر: زكريا بله باسي، **الازمة المالية العالمية الجذور و ابرز الاسباب و العوامل المحفزة، الدروس المستفادة من منظور** الاقتصادي الإسلامي، مؤتمر الجنان: الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصادي الغربي و الإسلامي، لبنان 13 14 مارس 2009، ص7.

ومن تم بدات البنوك العقارية في الحجز على العقارات، وطرد سكانها مما تسبب في حالة من الذعر في القطاع المالي باكمله، فلم يعد احد يعرف بالضبط، ما هي نسبة القروض "السيئة"، والتي لن يتم سداد قيمتها، ولا درجة انتشار تلك الاوراق، والتي تداولها في القطاع المصرفي بوجه عام.[1]

2 تسرب الضعف والفساد الى الاجهزة الادارية للمؤسسة :

ان مطالعة الاسباب الاساسية الازمات المالية التي تعرض لها نظام الاقتصادي الراسمال تؤكد اشتراك معظم هذه الازمات في تسرب الضعف والفساد الى الاجهزة الادارية الواقعة على راس المؤسسات المالية للدول التي شهدت هذه الازمات، واما بسبب غياب الرقابة عنها، او بسبب عدم تلقيها تاهيلا كافيا.

(1) سامح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و لم يغب هدا السبب عن تحريك الازمة المالية العالمية، بل انه اتى على قمة الاسباب التي ادت اليها. حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين ممن كانوا يشغلون وظائف الادارة العليا في الانظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الامريكية او في خارجها، وغابت الاليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في منح قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة، دون تطلب معايير الامان الدولية في الاصول الضامنة لهده القروض.

ثانيا : الاسباب غير المباشرة للازمة المالية العالمية

بالإضافة الى الاسباب المباشرة هناك مجموعة من الاسباب غير المباشرة ساهمت ايضا في نشاة هذه الازمة وتفاقمها ،يمكن اجمال اهمها فيمايلي :

1 انعدام الثقة بين المؤسسات المالية :

من الاسباب المألوفة للأزمات المالية اهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما، او في قيمة عملتها. غير انه اخذ بعدا اخر خلال الازمة المالية العالمية، حيث غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع انحاء فيما بينها، وكان ذلك من اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم الازمة المالية العالمية، إذ امتنعت هذه المؤسسات عن اقراض بعضها لحسبا لزيادة اقبال المودعين على اموالهم لديها، وخشيهم من عجز هذه المؤسسات على رد تلك الاموال، خاصة بعد انتشار الهلع والدعر بين المودعين، و إقبالهم الشديد على سحب اموالهم من البنوك.

إذا كان الشاغل الاول لجميع المؤسسات المالية الوطنية في هده الازمة هو إعادة بث الثقة لدى المودعين، و كانت الظاهرة الغالبة للوصول الى هذه الغاية هي تسابق البنوك المركزية والحكومات في كل انحاء العالم لضخ كميات هائلة من السيولة النقدية في الاسواق المالية لدفع البنوك الى اقراض بعضها، وطمانة المودعين على اموالهم لدى هذه البنوك.

2 انخفاض سعر الصرف الصيني :

يرى البعض ان الصين تعد من اهم اسباب تفاقم الازمة المالية العالمية ،حيث ان سعر الصرف (اليوان) جعل البضائع الصينية رخيصة للغاية، ودفع المستهلك الامريكي الى شرائها بكثرة، وقد و فر هذا لصين سيولة نقدية كبيرة ،وظفتها في شراء سندات خزانة الامريكية ،وسندات قروض مدعومة برهون عقارية، مما سمح للبنوك الامريكية بتوسيع دائرية الإقراض، وتسبب في الازمة، لذلك كانت الولايات المتحدة الامريكية دائبة الضغط على الصين باستمرار من قبل، لكي تتمكن من اقناع الصين من رفع اسعار الصرف لعملتها، ولكنها لم تنجح.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

3 مدى مسؤولية صندوق النقد الدولي عن الازمة المالية العالمية :

رغم ان الكثيرين القوا باللوم الشديد على الصندوق النقد الدولي واتهموه بالضعف والتسبب في وقوع الازمة المالية العالمية على النحو الذي الت اليه وطالبوا بالبحث عن بديل له ،فان متابعة الاحداث تبرهن على براءة الصندوق من مثل هذه الاتهامات ان نسب اليه بعض التقصير، فانه يرجع الى تغير الظروف الدولية التي واكبت انشاءه دون ان يصاحبها تغير مماثل في الية العمل به .

فعلى الرغم من انه يجري باستمرار تعزيز دور صندوق النقد الدولي الاستشاري في مجال السياسة المالية الكلية على مستوى العالم، وانه قد سمح له في سبيل ذلك بتقييم القطاع المالي للدول الاعضاء فيه، ودمج نتائج هذا التقييم في "برامج التقييم" التي يجريها مع البنك الدولي اعتبارا من سنة 1999م، إلا ان هذا البرامج كانت غير منتظمة من قبل ،ولم يكن الصندوق يستطيع اجرائها الى بعد الحصول على موافقة الدول الاعضاء فيه ،وترفض الدول الكبرى باستمرار تدخل الصندوق لتقييم برامج الاداء المالي فيها.

لذلك فانه لا يمكن اسناد اي تقصير لدور الصندوق بسبب ان الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة الكبرى الاخر، و كانت دوما على راس الدول الرافضة للدور الرقابي للصندوق على مؤسساتها المالية، معتبرة ان تقدمها يشفع لها في ذلك ويضمن لمؤسساتها المالية التعالي على مراقبة صندوق الدولي لبرامجها.

يلاحظ عن الازمة المالية العالمية 2008 انها : [1]

- الاعنف منذ الكساد الكبير 1929 1933.
- خسارة الاسواق المالية خلال سنة 2008 لأكثر من 25 ترليون دولار.
- خسارة المؤسسات المالية لاكثر من 3 ترليون دولار منذ صائفة 2007 الى نهاية 2008.
- ما كان يخشى منه تحقق. تحول الازمة المالية الى ازمة اقتصادية مست القطاع الحقيقي مثل:صناعة السيارات، قطاع البناء، قطاع العقاري، الصناعات التحويلية والبتروكيماويات...الخ.
- تسجيل معدلات نمو سالبة في معظم الدول الصناعية الكبرى وتراجع المؤشرات الاقتصادية.

(1) محمد بوجلال، **مقاربة إسلامية للازمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد السادس، السداسي الاول 2009 ،ص 8.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- التضحية بمبادئ الليبرالية والقبول بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإعادة تاميم مؤسسلت مالية على حافة الافلاس اوضخ اموال طائلة للتعويض عن فقدان السيولة في الاسواق المالية او على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى مثل : شركات التامين.

يمكن توضيح كل ما سبق من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2) : مخطط يوضح مختلف الجوانب المساهمه في حدوث الازمه الماليه العالميه.

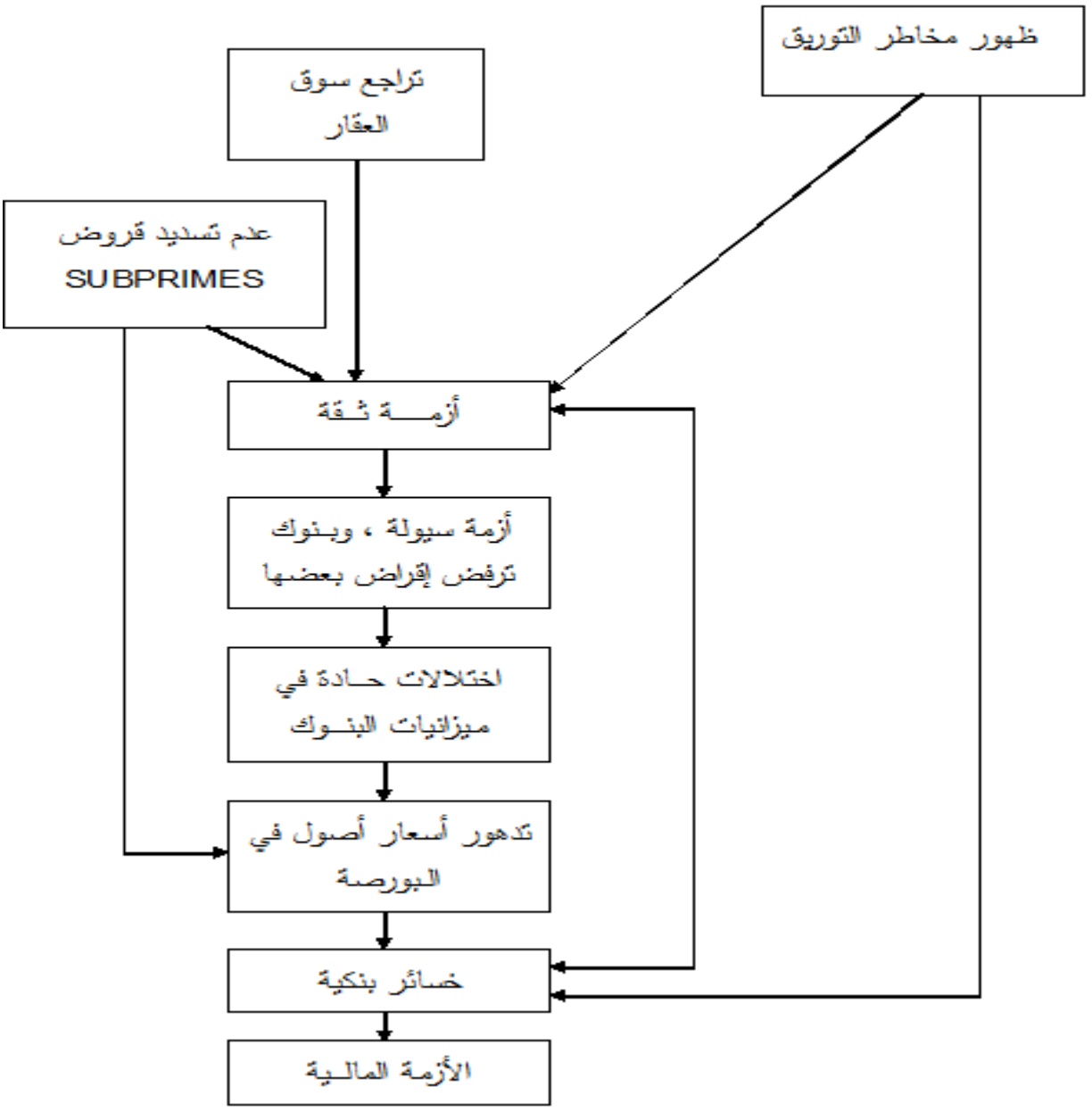

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المصدر: يونسي صبرينة، **الازمة المالية**، كتاب الملتقى الدولي : الحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات جامعة باجي مختار عنابة18 19 نوفمبر 2009 ،ص62

المطلب الثالث : تطور الازمة المالية العالمية 2008 وانتقالها من امريكا الى بقية العالم

إن شدة ارتباط الانظمة المالية العالمية فيما بينها واعتماد بعضها على بعض بشكل كبير كان السبب الاساسي في انتقال الازمة من سوق الى اخر، ويمكن القول ان العولمة ساعدت في انتشار وارتباط المؤسسات المالية في جميع الاسواق المالية العالمية الكبرى وبالتالي فان حدوث اي تراجع في احد الاسواق سيؤدي الى تاثر جميع المستثمرين في ذلك السوق، فالمصارف الاوروبية تستثمر اموالها في سندات الدين الصادرة من قبل الشركات والمصارف امريكية وعند حدوث تعثر في السداد لدى هذه الشركات والمصارف سيؤدي ذلك الى تغير مستوى نوعية موجودات المصارف المستثمرة الاوروبية ،وقد يمتد ذلك ليصل الى محاولة هذه المصارف الحصول على تمويل من مصارف اخرى وهكذا.(1)

وإذا كانت الازمة تتجلى اثارها بشكل واضح في حالة الدول المتقدمة التي تفجرت بها بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهوين من تداعياتها على الدول النامية التي تنتقل اليها من خلال تطورات التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الاجنبي والمعونات الدولية ونشاطات اسواق المال و انتقالات الافراد ومايصاحبها من تحويلات مالية للوطن الام.(2)

فيما يلي اهم المحطات الرئيسية التي مرت بها الازمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الامريكية وبدات تطال اوروبا، حسب التسلسل الزمني : (3)

---

(1) حسن عبد الكريم سلوم وبثول محمد نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية**، المؤتمر الدولي السابع: تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال تحديات الفرص الافاق، جامعة الزرقاء الخاصة الاردن، 10 11 نوفمبر 2009، ص 7.

(2) رقايقية فاطمة الزهراء وبومنجل السعيد، **الازمة المالية المنظور الاسلامي**، مؤتمر الازمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي واثاره على الاقتصاديات الاوروومغاربية، جامعة بجاية، الجزائر، 11 12 اكتوبر 2009، ص 10.

(3) انظر الى:

- محمد عبد الحميد عطية، **الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر، 2010 ،ص 271.
- بارود كمال و اخرون، **الازمة المالية العلمية و استشراف الحلول من منظور إسلامي**، مذكرة ليسانس، تخصص مالية و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010 2011، ص38.
- محمد عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 271 272.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* فيفري 2007 : عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدنيين لا يتمتعون بقدرة كافية على تسديد)،فاصبح يتكثف في الو م ا ويسبب اولى عمليات الافلاس في مؤسسات مصرفية المتخصصة.

* اوت 2007 :البورصات تتدهور امام مخاطر اتساع الازمة و البنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

* سبتمبر 2007: بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا الى مصرف "northern rock" لتجنبه الافلاس ،قد تم بعد ذلك تاميمه.

* من اكتوبر 2007 إلى ديسمبر 2007. عدة بنوك كبرى تعلن انخفاض كبيرا في اسعار اسهمها بسبب ازمة الرهن العقاري.

* 22 جانفي 2008 :البنك المركزي الامريكي يخفض معدلات فائدته الرئيسية ثلاثة ارباع النقطة الى 3.5% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، تم جرى التخفيض تدريجيا الى 2% بين شهري جانفي ونهاية افريل 2008.

* 17 فيفري 2008 : الحكومة البريطانية تؤمم بنك "nothern rock".

* 11 مارس 2008 : تضافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق الإقراض.

* 16 مارس 2008 : "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الاعمال الامريكي "بيرستير نز" بسعر متدن ومع مساعدة المالية من الاحتياطي الفيدرالي.

* 07 سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الامريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لاعادة هيكلة ماليتهما مع كافة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- إبراهيم عبد العزيز النجار، **الازمه الماليه و إصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 45 47.
- بارود كمال و اخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* 15 سبتمبر 2008 : اعتراف بنك الاعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن احد ابرز البنوك الامريكية وهو بنك "اوف امريكا" شراء بنك اخر للاعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش".

* عشرة مصارف دولية تتفق على انشاء صندوق للسيولة براسمال 70 مليار دولار لمواجهة اكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق البنوك المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا ان ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

* 16 سبتمبر 2008 : الاحتياطي الاتحادي والحكومة الامريكية تؤمنان اكبر مجموعة تامين في العالم "اي اي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 % من راسمالها.

* 17 سبتمبر 2008 : البورصات العالمية تواصل تدهورها والاقراض يضعف في النظام المالي ،وتكثف البنوك المركزية العمليات الرامية الى تقديم السيولة المؤسسات المالية.

* 18 سبتمبر 2008 : البنك البريطاني "لويدتي اس بي" يشتري منافسة "اش بي او اس" المهدد بالإفلاس.

* السلطات الامريكية تعلن انها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص البنوك من اصولها غير قابلة للتنوع.

* 19 سبتمبر 2008 : الرئيس الامريكي جورج بوش يوجه نداء "التحرك فورا" بشان خطة إنقاذ البنوك لتفادي تفاقم الازمة في الولايات المتحدة الامريكية.

* 23 سبتمبر 2008 : الازمة المالية تطغى على المنافشات في الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك.

* الاسواق المالية تضاعف قلقها امام المماطلة حيال الخطة الامريكية للإنقاذ المالي.

* 26 سبتمبر 2008 : حدثت موجهة اخرى من الاندماجات وتدخل الحكومات لانقاد بعض البنوك من تعثراتها.

* ففي ايسلندا، اعلنت الحكومة شراء 75% من راسمال بنك "جليتنير"، تالث اكبر بنك في الدولة بقيمة 600 مليون يورو.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* وفي المانيا، تدخلت الحكومة لإنقاذ بنك "هيبوريل استيت"، وهو بنك خاص متخصص في المجال العقاري من الإفلاس، من خلال فتح خط إئتمان بقيمة 35 مليار يورو ، بكفالة الدولة بصورة رئيسية.

* 28 سبتمبر 2008 : خطة الانقاذ الامريكية موضع اتفاق في الكونغرس وفي اوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تاميم بنك "برادفورد وبيغلي".

* 29 سبتمبر 2008 : مجلس النواب الامريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها.

* اعلن بنك "سيتي غروب" الامريكي انه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

* بداية شهر نوفمبر 2008 : تم شراء بنك "فيفت تيرد اوف جراند رابيد " لاصول بقيمة 36 مليون.

دولار من بنك "freedom" ويعتبر البنك السابع عشر الذي ينهار تحت تاثير ازمة الائتمان العقاري.

- كما تم إغلاق بنك "فرانكلين" من جانب المؤسسة الاتحادية لتامين الودائع وادارة الرهون العقارية والمدخرات في تكساس بالولايات المتحدة الامريكية، بعد ان استحوذ بنك "prosperity" على ودائعه التي قدرت عندئذ بـــ 3.7 مليار دولار.

- في نفس شهر نوفمبر 2008 : قام كلا من المفوض المؤسسات المالية في كالهفورنيا والمؤسسة الاتحادية لتامين الودائع بإغلاق "سيكيوتى باسيفك" بعد ان استحوذ بنك "باسفيك ويسترن" على اصوله، وكانت قيمتها 450.2 مليون دولار.

- وبنهاية شهر نوفمبر2008 : اعلنت كل من وزارة الخزانة الامريكية وبنك الاحتياط الفيدرالي، ومؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية حماية البنك " سيتي غروب" من خسائر محتملة تصل قيمتها الى 306 مليار دولار مقابل حصول هذه المؤسسات الثلاث الكبرى على اسهم تفضيلية في راسماله يصل عائدها إلى 8%.

* 04 ديسمبر 2008 : البنك المركزي الاوروبي يخفض من معدلات الفائدة الرئيسية تخفيض لم يشهده التاريخ الاوروبي، وهو مساويه لتخفيض بنك انجلترا، وايضا فرنسا ازاحت الستار عن مخطط الانعاش ودعم هياكل السيارات والسكنات.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* 10 ديسمبر 2008 : الصين الذي تطور، بدا في تباطؤ في المرحلة الاخيرة لانخفاض الصادرات والاستثمارات الاجنبية.

* 11 ديسمبر 2008 : مجلس الشيوخ الامريكي لم يتوصل الى اتفاق للتصويت على مخطط لانقاذ صناعة السيارات مع غرفة الو كلاء.

وهكذا يتضح لنا كيف نشات الازمة المالية العالمية في الولايا ت المتحدة الامريكية وكيف تطورت بعد ذلك بصورة سريعة منتقلة من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي محدثة حالات اندماج، وحالات إشهار الإفلاس، والتي طالت عديد من البنوك والمؤسسات المالية العملاقة و كذا كبرى الشر كات العالمية

المبحث الثاني : اثار الازمه الماليه على اقتصاديات عالميه وطرق مواجهتها

مست الازمة المالية العالمية اغلب اقتصاديات الدول، غير ان حجم الضرر بها يتفاوت تبعا لارتباط اقتصاد الدولة بالمؤسسات المالية المتضررة.

المطلب الاول : اثار الازمة المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة

من اهم النتائج التي خلفتها الازمة المالية العالمية 2008م على اقتصاديات الدول المتقدمة نذكر : [1]

1 ارتفاع كبير جدا في نسبة الدين الحكومي العام الى الناتج الوطني، إذ ارتفع الدين الحكومي العام في الولايات المتحدة الى 5 تريلون دولار عام 2000م ليصل في عام 2008م الى اكثر من 10 ترليون دولار، وهو قريب من الحجم الاجمالي الناتج الوطني الامريكي ويمثل هذا المعيار مؤشرا خطيرا على مسار الاقتصاد الامريكي، ويشكل عبئا كبيرا على مستقبل اقتصادها ضمن المدى القصير.

2 ارتفاع إجمالي النفقات الى الإيرادات المحققة، وحصول تراجع في حجم التجارة الخارجية الامريكية بشكل مستمر، و كذا تراجع كبير في حجم السيولة المالية وفي حجم احتياطاتها النقدية من العملات العالمية.

3 عجز الميزانية : قدر العجز الامريكي في الميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار، اي 2.9% من الناتج الإجمالي.

(1) علة مراد، **الازمة المالية العالمية.....تامل ومراجعة**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 48 49 تصدر من جمعية عربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009 2010 ،ص 16 18.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4 المديونية : اظهرت إحصاءات وزارة الخزانة ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 ترليون دولار في عام 1990 الى 8.9 ترليون دولار في عام 2007، واصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة الامريكية ضمن الدول التي تعاني بشدة من ارتفاع ديونها العامة التي يعادل حجمها عشرة اضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الاقطار العربية، ويعادل ثلاثة اضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

5 ترشيد المستهلكين الامريكيين انفاقهم بصورة حادة ،وذلك اثر تدني قيمة منازلهم وارتفاع اسعار البترين.

6 تراجع نسب النمو من 1.4% عام 2008 الى 0.3% عام 2009. كما توقع الخبراء تراجع نمو الى 0.1% في اليابان و0.5% في اوروبا.

7 دخول منطقة اليورو لاول مرة في تاريخها مرحلة ركود فعلي، بينما اعلنت كل من ايطاليا والمانيا الدخول في مرحلة ركود رسمي.

8 يقدر صندوق النقد الدولي ان يصل نمو الاقتصاد العالمي إلى 0.5% فقط في عام 2009 مقابل 2.2% كما كان مقدرا من قبل حيث سيزداد النمو ليصل إلى 3% عام 2010.

9 اظهرت الإحصاءات اقتصادية في بلجيكا ان معدل الافلاس الشركات والمؤسسات قد بلغ خلال سبتمبر 2008 رقما قياسيا في البلاد، إذ سجل نسبة 18% على معدل الفترة المماثلة من العام السابق.

10 إعلان مكتب الابحاث الاقتصادية ان 927 شركة اعلنت إفلاسها خلال سبتمبر 2008.

11 وصول نسبة البطالة الى 6.5% في الولايات المتحدة الامريكية وهي نسبة اعلى منذ 14 عاما.

12 بلوغ معدل البطالة في الاتحاد الاوروبي 7% ،قد كشف استطلاع الراي شمل 15 قطاعا اقتصاديا حيويا في المانيا ان نحو 215 الف وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام 2009. وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة الى 5.7% مقابل 2.5% في الربع الاول من عام 2008. حيث بلغ متوسط معدل البطالة نسبة 8.6% لدى الدول المتقدمة خلال عام 2011، وهو متوسط اعلى من معدل البطالة الذي كان سائد قبل ازمة والذي سجل نسبة 5.7% خلال عام 2007.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

13 من المعروف ان السوق الامريكية ترتبط بالاقتصادين الاوروبيين والاسيويين ارتباطا عضويا، بمعنى ان الشركات الصناعية في الدول الاوروبيةوالاسيوية تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الامريكية ،وبالتالي فان التراجع الكبير للاقتصاد الامريكي ادى الى افلاس العديد من الشركات في اوروبا على وجه الخصوص،وكذلك في اليابان، إضافة الى خسارة اكثر من 14 الف فرصة عمل في مدينة بروكسل وحدها.

المطلب الثاني : اثار الازمة على الدول النامية

على الرغم من شعور دول العالم الغنية بالدعرو الخطر الكبير الذي يحدق بها رغم غنائها ورغم امكانياتها المالية والمصرفية وقوة اسواقها وحجم اقتصادياتها التي يمكنها امتصاص وتحمل الاثار المترتبة عما يتم وسيتم فانه من الجدير بالدول النامية و الفقيرة في هذا الجزء من العالم الذي لا يمتلك من امرها وامر اموالها واقتصادها الا كثرة التردد والسؤال من الدول الغنية وصناديقها المختلفة وعليه فانه من الاهمية الوقوف ازاء هذه الازمة العاصفة بشفافية تامة وبصدق كامل لدراسة وتحليل الاثار التي ستنعكس على تلك البلدان الامر الذي يتطلب السعي نحو اتخاذ كل دولة ما يلزم من اجل التخفيف على اقتصادياتها من اثار تلك الازمة التي من المحتمل ان تؤثر بشكل سلبي عليها.

ومن المعلوم بانه نتيجة لانفتاح العديد من الدول النامية على العالم فانه من المعروف بان هناك علاقات اقتصادية مع العديد من الدول سواء منها المتقدمة او الدول الاخرى غير المتقدمة وخاصة في قطاع التجارة وايضا في التعاملات المصرفية ،فضلا عن ذلك فان العديد من تلك البلدان تتعامل مع الاجهزة المصرفية الاجنبية وايضا بها اموال مستثمرة في امريكا واوروبا وبالتالي فان حدوث ازمة المالية عالمية سوف تنعكس على العديد من الدول وخاصة في المدى الطويل.[1]

ويمكن إجمال هذه الاثار في النقاط التالية : [2]

(1) محمد يحي الرفيق، **تداعيات الازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاد الوطني**، كتاب الملتقى الدولي الرابع: الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا فندق الاوراسي، الجزائر، 8 9 ديسمبر 2011 ،ص 153.

(2) طارق الحاج، **الازمة المالية العالمية و اثرها على اقتصاد الفلسطين**، المؤتمر العلمي الثالث : الازمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الخاصة، الاردن، 28 29 افريل 2009، ص6.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- انخفاض الطلب على المنتجات الدول النامية خاصة المصدرة لمواد الخام بسبب انخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر سلبا على الموازنات هذه الدول وقدرتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمراريتها في دعم المواد الاساسية لسكانها وخاصة الغذاء؛

- انخفاض المساعدات التنموية التي تتلقاها الدول الفقيرة من قبل الدول الصناعية؛

- تقلص الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية ومنح القروض؛

- عدم المقدرة على التمويل المشاريع المخطط لها.

المطلب الثالث : النهج العالمي في التعامل مع الازمة العالمية

بالنظر الى جسامة الاثار متولد من الازمة المالية العالمية واحتمالات توسع وتعمق تداعياتها، فقد سارعت العديد من الدول والحكومات الى اعلان خطط وعقد قمم لانقاذ نظامها المالي واقتصادي.

اولا :اساليب مواجهة الازمة المالية العالمية

1 دور المؤسسات الامريكية والاوروبية في احتواء الازمة المالية :

مجرد إعلان بنك lehman Borthers عن إفلاسه في منتصف شهر سبتمبر 2008 ادركت الحكومة الامريكية ان ازمتها المالية التي كانت تواجهها على مدى ما يزيد العام والنصف قد دخلت في مرحلة الازمات المالية الكبرى، اعدت وزارة الخزانة خطة عاجلة لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة، عرفت بخطة الإنقاذ المالي the bailour request billio plan، و تولى الرئيس الامريكي "جورج بوش" بنفسه الإعلان عن هذه الخطة.

وفي سبيل تحقيق اهداف خطة الانقاذ تم الاتفاق على استخدام الانقاذ المالي على المراحل كمايلي : [1]

- تخصيص مبلغ 250 مليار دولار فور اقرار مشروع قانون لاستقرار المالي العاجل لتتصرف فيها وزارة الخزانة ،على ان تخصصها لشراء اصول عالية المخاطر كمرحلة اولى مع احتمال رفع هذا المبلغ الى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس الامريكي.

(1) بندي عبد الله عبد السلام و اخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 18 21.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- مساهمة الدولة في رؤوس اموال وارباح الشركات المستفيدة من هده الخطة ،مما يسمح لها بتحقيق ارباح اذا تحسنت الظروف الاسواق المالية .

- تكليف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات المالية والبنوك المركزية لدول اخرى لوضع خطط مماثلة.

- رفع سقف الضمانات التي تمنحها الدولة للمودعين من 100 الف دولار الى 250 الف دولار لمدة سنة.

- تقرير إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للشركات المتوسطة.

- حماية دافعي الضرائب.

- فرض قيود على التعويضات المديرين التنفذيين في الشركات التي تبيع اصول الرهون العقارية الى وزارة الخزانة بمقتضى التعديل الذي اقره مجلس الشيوخ اول اكتوبر.

- توفير قدر مناسب من الرقابة والشفافية عند تنفيد خطة الإنقاذ.

- وضع إجراءات حمائية في مجال الرهن العقاري.

2 تناسق مواقف المؤسسات الاوروبية في مواجهة الازمة :

بدات المواجهة الازمة المالية في اوروبا بتحركات احادية من الدول الاوروبية تفتقر الى التنسيق المشترك فيما بينها ،وإن توافقت فيما بينها في الإستراتيجية التي تحكمها، ثم تطور الامر بعد ذلك الى إدراك اهمية التنسيق المشترك لاتخاذ مواقف متناسقة بين هذه الدول في مواجهة الازمة المالية.

فبمجرد اندلاع الازمة اعلنت كل الدولة من الدول الاوروبية عن تحركات احادية من جانبها، تتضمن خطط إنقاذ مالية هائلة لمواجهة الازمة المالية ونذكر من بين هذه الدول :

- بريطانيا: وقد قامت بتخصيص 37 مليار جنيه استرليني لشراء اسهم في عدد من كبرى البنوك البريطانية، واصبحت الدولة بذلك اكبر مساهم في العديد من البنوك، وقد قامت في مقابل ذلك بإجبار البنوك على الحد من المكافات التي كانت تمنح لمديرها على اعتبار ان هذه المكافات المغالى فيها كانت على راس العوامل التي شجعت مفاهيم المخاطرة ،وتسببت تبعا لذلك في الازمة.

وفي نهاية شهر نوفمبر 2008 اعلنت الحكومة البريطانية على خطة اخرى لإنعاش الاقتصاد البريطاني بقيمة 20 مليار جنيه وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية من 17.5% الى 15% حتى نهاية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2009 وتعويض نقص الحصيلة الضريبة الناجم عن ذلك من خلال رفع سعر الضريبة عن الدخل بنسبة 5% على كل من يتجاوز صافي دخله السنوي 150 الف جنيه إسترليني ليصل الى 45% بدلا من 40%.

- **فرنسا:** إعلان الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" ان بلاده اعدت خطتين لمساعدة البنوك على التغلب على الازمة المالية.

الاولى بقيمة 300 مليار يورو كضمانات القروض المشتركة بين المؤسسات، اما الثانية بقيمة 40 مليار يورو للحصول على حصص من الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة.

فضلا عن إنشاء صندوق سيادي "لمصلحة الشركات الإستراتيجية" التي تواجه صعوبات مالية **قاسية.** بالسياسات المتبعة في قطاع انتاج بترول وما يحث في روسيا والصين للتدخل بشكل قوي كلما احتاجت شركة من هذه الشركات الإستراتيجية إلى اموال.

- المانيا: اعلنت المستشارة الالمانية "انجيلا ميركل" عن خطة انقاذ مالية قيمتها 500 مليار يورو تم بموجبها **تأسيس** "صندوق الاستقرار الاسواق المالية" لدعم القاعدة الراسمالية **للمؤسسات** المالية حتى نهاية 2009 ،**مع** تخصيص **مبلغ** 400 مليار يورو كضمانات مصرفية بالاضافة الى توفير 100 مليار يورو من بينها 80 مليار يورو لاعادة رسملة المؤسسات المصرفية.

تقدم "نيكولا ساركوزي" باقتراح لإنشاد صندوق اوروبي براسمال قدره 300 مليار يورو لمساعدة البنوك الاوروبية الا ان المانيا رخصت هذا الاقتراح كما وقفت في مواجهة اي اقتراح اخر يترتب عليه زعزعة سلطات البنك المركزي الاوروبي الذي استوحى نظامه الداخلي من البنك المركزي الالماني.

الجدول رقم (01) : إدارة الدول الصناعية للازمة مالية عالمية

الدولة	إدارة الازمة	الاجراءات التفصيلية
الولايات المتحدة الامريكية	دعم الاقتصاد من مرحلتين بمبلغ1.019 تريليون دولار (قرارات مجلس النواب	- ضخ سيولة بقيمة 250 مليار دولار في قطاع مصرفي، و وضع 100 مليار دولار امريكي تحت تصرف الخزانة الامريكية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

	الامريكي بتاريخ 4 اكتوبر (2008	- رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات من 100 الف الى 250 الف دولار امريكي. - مد العمل بإعفاءات ضريبية. - تملك حصص في البنوك. - الضمان المؤقت للديون الجديدة.
الولايات المتحدة الامريكية	مشروع قانون تحفيز الاقتصادي 819 مليار دولار امريكي (مجلس النواب الامريكي بتاريخ 28 جانفي (2009	- خفض اسعار الفائدة . - تخفيض القيود على منح القروض. - شراء عدد من السندات طويلة الاجل . - دعم المؤسسات المالية . - تأسيس صناديق استثمار بشراء الديون العقارية .
بريطانيا	خطةاستقرار بقيمة اجمالية بلغت 300 مليار جنيه استرليني	- المرحلة الاولى : في اكتوبر 2008 وشملت خطة حكومية لدعم القطاع البنكي بقيمة 50 مليار جنيه استرليني مقابل حصول الحكومة على اسهم ممتازة - مرحلة الثانية :في افريل 2009 بقيمة 250 مليار جنيه استرليني لتوفير اعتمادات لدعم المصارف وتأميم جزئي لبعضها الاخر.
المانيا	خطة انقاذ شاملة لاحتياطي ضمان القروض بلغت قيمتها 530 مليار يورو	- المرحلة الاولى : (في اكتوبر 2008) لدعم القطاع المصرفي بقيمة 80 مليار يورو واحتياطي لضمان القروض بقيمة 400 مليار يورو. - المرحلة الثانية : (جانفي2009) فهي تدعيم الاقتصاد

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

		الالماني بقيمة 50 مليار يورو.
فرنسا	خطة انعاش اقتصادي وخطة انقاذ للمصارف تبلغ قيمتها الاجمالية 386 ملياريورو	- موازنة خطة الانعاش الاقتصادي ما قيمته 26 مليار يورو . - موازنة خطة انقاذ المصارف ما قيمته 360 مليار يورو.
اليابان	خطة اقتصادية بلغت في مجملها 356 مليار دولار وذلك على ثلاث مراحل	- مرحلة الاولى : (اوت 2008) لدعم الاقتصاد وتحفيز النمو بقيمة 107 مليار دولار. الثانية : (افريل 2009) خطة تحفيز اقتصادية اضافية بقيمة 99 مليار دولار. - الثالثة :فهي خطة تحفيزية قياسية لدعم الاقتصاد بلغت قيمتها 150 مليار دولار تعادل قيمتها ما نسبة 30 % من الناتج الاجمالي المحلي لليابان .

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع

ثانيا : قمم مواجهة الازمة المالية 2008

شهد عام 2008 حملة من مؤتمرات اقليمية ودولية كانت نتيجة لعديد من الاهيارات والتي اصابت القطاع المصرفي واسواق المالية الامريكية ،تم العالمية يمكن إجمالها فيمايلي :

1 قمة باريس :

عقدت في 04 اكتوبر 2008 ،ضمن كل من المانيا ،فرنسا ،بريطانيا ،وايطاليا ،لاقرار خطة اوروبية لمواجهة الازمة المالية العالمية : [1]

(1) انظرالى :

- عدنان السيد حسين، **قضايا الازمة العالمية**، ط 1 مجد للمؤسسة الدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 ، ص 47.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ا· مراجعة قواعد الراسمالية؛

ب دعم المؤسسات المالية الاوروبية التي تواجه صعوبات طارئة؛

ج الدعوة الى قمة دولية لمراجعة الراسمالية في اسرع وقت ممكن؛

د– إسقاط فكرة إنشاء صندوق ازمات بمبلغ 300 مليار اورو لدعم قطاع المصرفي المقترحة من طرف رئيس نيكولا ساركوزي.

صارت فكرة دعم المؤسسات المالية المتعثرة سائدة في الشمال الصناعي، وقد تمتد الى دول الجنوب التي اخذت تعاني من تفاعلات الازمة. وخرج قادة(منظمة اليورو) بقرارات تقضي بالتدخل لشراء اسهم في البنوك المتعثرة، وحماية المؤسسات المالية بالتأميم الكلي (كما حدث في بريطانيا)، او بالتاميم الجزئي، وتدخلت الحكومات عبر البنوك المركزية عندما ضمنت الودائع واقرت تخفيض سعر الفائدة، وزيادة المبالغ المخصصة لاقراض اصحاب الاعمال الصغيرة و المتوسطة.

2 قمة بروكسل :

اجتمع قادة الاتحاد الاوروبي في 15 اكتوبر 2008 لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة الى البنوك التي تاثرت بالازمة المالية العالمية التي اقرت مبدا تدخل الدولة في الاسواق والمؤسسات المالية ،بما يخالف اسس النظام الاقتصادي الحر، والفلسفة الليبرالية ،وقادت فرنسا في هذه القمة الى القضاء على التهرب الضريبي، وتحسين القدرة المالية في القطاعين العام والخاص، مع تطبيق مبدا الشفافية في الادارة المالية وتثبيت دور الصندوق الدولي في مواجهة الازمة بعد اصلاح اوضاعها المالية و الإدارية.

وفي هذه القمة، ظهر اتجاه فرنسي الماني يحمل الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية الازمة، ويدعوها الى الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية. ورفض هذا الثنائي الاوروبي لتدخل لمواجهة الازمة من دون المشاركة في إدارة النظام المالي العالمي، بتعبير اخر لإسهامات اوروبية مجانية، بل هي في مقدمة لاقامة شراكة دولية حقيقية قائمة على التعاون.

- ضياء مجيد الموسوري، **الازمة المالية العلمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص75.
- عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص47.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ولا حظت القمة ضرورة اشتراك الدول النامية في معالجة الازمة ،كي لا تتحول عبئا ماليا واقتصاديا على الدول الصناعية.[1]

3 قمة الدول الصناعية السبع الكبرى :

اجتمع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى في 10 اكتوبر 2008 في العاصمة الامريكية واشنطن، اتفقوا فيها على خطة عاجلة وصفت بالجذرية من خمس نقاط لوضع حد للازمة المالية الراهنة هي كالاتي : [2]

- التدخل الحكومي المباشر عبر امتلاك اسهم في البنوك والمؤسسات المالية لمنع اهيارها؛
- تامين سيولة للبنوك والمؤسسات المالية من القطاع الخاص الموازي مع ضخ الاموال الحكومية؛
- حماية الاموال المودعين وضمان عدم اتخاذ اي إجراءات تضر بالدول الاخرى؛
- ضرورة التنسيق لتطوير برامج عمل وفق معايير موحدة لاعادة الثقة الى الاسواق المالية العالمية.[3]

4 قمة بـــــــكين :

اجتمعت القمة الاوروبية والاسيوية في 24 اكتوبر 2008، ويضم الاجتماع 16 دولة اسيوية إضافة الى دول الاتحاد الاوروبي الـــــ27، وهي دول يجري فيها 60% من المعاملات التجارية الدولية، وهدا تحت مبدا التعاون والثقة بين القاريتين العملاقتين حيث يعول عليها اهمية كبيرة لاخراج العالم من ازمة الاقتصادية العالمية.

دعت هذه القمة الى إتخاذ قرارات حازمة لاحتواء الازمة و منها : [4]

- تعزيز ثقة الاسواق التي يعصف بها الذعر خشية حدوث ركود العالمي؛
- إعادة صياغة النظام المالي العالمي؛

---

(1) الدول الصناعية السبع الكبرى، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الو.م.ا، كندا.

(2) ضياء مجيد الموسوري، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة و الازمة المالية المصرفية ازمة الرهن العقاري الامريكية**، الدار الجامعية، 2009، ص348.

(4) ضياء الدين الموسوري، **مرجع سبق ذكره**، ص105.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- منح صندوق النقد الدولي (FMI) دورا قياديا في مساعدة الدول الاكثر تضررا من الازمة المالية العالمية؛
- دعم استقرار البنوك المتعثرة ووقف الانهيار لأسواق الاسهم الإقليمية؛

5 قمة الدول العشرين (G20) :

في ظل الازمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم، وفي ظل مرحلة جديدة تشهد تحولا مثيرا في معالم الاقتصاد العالمي، انعقدت قمتين للدول العشرين من لمواجهة الازمة الاقتصادية هما : [1]

1- قمة العشرين الاولى :

انعقدت هذه القمة في 16 نوفمبر 2008، بواشنطن حيث وافق قادة الدول صاحبة اكبر الاقتصاديات في العالم خلال اجتماعهم في هذه القمة على مشروع خطة عمل تهدف الى تنشيط الاقتصاد العالمي.

ومن اهم المقترحات والنقاط الاساسية التي تمت دراستها في هذه القمة مايلي :

- دعت الصين الى اعادة النظر في النظام الراسمالي برمته عن طريق ادماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف والتمويل والاستثمار، كما ابرقت الصين برسالة عملية لأمريكا عشية انعقاد القمة مفادها تخصيص 950 مليار دولار كاستثمارات في قطاعات الاقتصاد، وهي عبارة عن قرار يتجاوز المصارف واسواق المال وصناديق المضاربة الى رفع الطلب على الاستثمار، و يساعد على استمرار حياة المؤسسات المهددة بالغرق بسبب نقص الطلب على سلعها الراسمالية.

- خروج المشاركين في القمة بتوصيات تشمل طرق التعاون بين البنوك العالمية الكبرى وصندوق النقد الدولي، و كذلك البنك الدولي، بحيث تهدف الى منح هاتين المؤسستين اليات اكثر فعالية في تسيير الاسواق المالية العالمية ،اضافة الى تفعيل التبادل المالي بين الدول للتخفيف من حدة الازمة المالية العالمية والتصدي لازمات محتملة.

- إنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس، حيث قام مجلس الشيوخ الامريكي بدراسة مساعدة قدرت بـ 25 مليار دولار لإنقاذ سوق السيارات، التي تراجعت مبيعاتها لتصل الى ادنى مستوياتها.

---

(1) علة مراد، **مرجع سبق ذكره**،ص 25 26.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- إمكانية العودة الى النظام القديم لتحديد قيمة العملات، اي اعتماد قيمة الذهب لا قيمة الدولار.

- الطلب من الاقطار العربية ،خصوصا المملكة العربية السعودية ،ان تستخدم ما تتمتع به من تقل (60 % من احتياطات العالم من النفط، واحتياطات من النقد الاجنبي تقدر 2000 مليار دولار، وجموعة سكانية تقترب من 400 مليون نسمة من الافق المنظور) وتقدم المساعدات لانقاذ الاقتصاد العالمي.

- إعادة جدولة الديون الى مصارف الكبرى التي اثبتت عدم الاستجابة لخطط الإنقاذ الامريكية والاوروبية، والمضي في ضخ سيولة للاقتصاد.

- رفع سقف ضمان الودائع لتجديد الثقة في النظام الائتمان الراسمالي.

- دعوة الصناديق السيادية في الدول النفطية الى اقراض البنوك الراسمالية ،والاستثمار في السندات الحكومية.

- الضغط على الدول "اوبك" كي تعدل عن سياسة خفض الانتاج من النفط، خاصة ان المملكة العربية السعودية شاركت في قمة العشرين.

ب قمة العشرين الثانية :

عقدت مجموعة العشرين قمتها الثانية في لندن في 02 افريل 2009، ومن اهم النتائج التي توصل اليها زعماء اكبر اقتصاديات العالم اتفاق لمواجهة الازمة المالية.

من خلال برنامج من التدابير تصل قيمته الى 1100 مليار دولار، ويتضمن حزمة المحفزات التالية :

1 زيادة موارد الصندوق النقد الدولي، ومساعدة الدول الاكثر فقرا في العالم.

2 تشديد اليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق اليات عابرة للحدود، و إخضاع المكافات المدفوعة لمسؤولي البنوك لرقابة اكثر تشددا.

3 فرض اجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيفات الائتمانية العالمية.

4 استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي، للعمل مع الصندوق النقد الدولي، بما يضمن التعاون عبر الحدود.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

5 المسارعة الى العمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة (الاوراق المالية التي تملكها البنوك والمؤسسات المصرفية).

6 تخصيص 50 مليار دولار لمساعدة البلدان الاكثر فقرا في العالم.

7 تخصيص 250 مليار دولار من رصيد الخطة لزيادة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، التي ستكون متاحة لجميع الاعضاء المساهمين في ملكية الصندوق الذي سيشهد زيادة في راسماله قدره 500 مليار دولار ضمن الخطة ،وستكون للدول المساهمة في زيادة راسمال الصندوق كلمة مسموعة.

8 تخصيص 250 مليار دولار لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين بهدف زيادة التجارة الدولية.

نستنتج في الاخير ان محمل هذه القمم ساهمت بشكل او باخر من تخفيف الازمة المالية العالمية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخلاصه الفصل :

هاية للقول فالازمة المالية العالمية 2008، ما هي إلا حلقة من مسلسل الازمات المالية والاقتصادية التي طالما عصفت بالنظام الاقتصادي الراسمالي ،تضافرت مجموعة من اسباب لاحداث الازمة تمثلت في التوسع المفرط وغير المدروس في قروض الرهن العقاري ؛ إلى جانب تسرب الضعف والفساد الى الجهاز الإداري للمؤسسات المالية ؛ انعدام الثقة بين المؤسسات مالية بالاضافة الى إنخفاض سعر صرف الصيني والعجز الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

اهم ما يميز هذه الازمة عن سابقتها انها اخذت ابعادا مختلفة، فبذلك فهي لم تقتصر على الدول المتقدمة بل امتدت لتشمل اقتصاديات الدول النامية كنتيجة للانفتاح الاقتصادي و المالي الذي تشهده هذه الدول.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيـــد :

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة البنوك في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي يشهدها عدد من الدول : شرق اسيا، امريكا اللاتينية، روسيا في عقد التسعينات من العقد العشرين.

بهذا اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة في ضوء اهمية الخدمات المالية التي يقدمها البنوك وتعرضها بشكل كبير للصعويات والمخاطر المحتملة والحاجة إلى حماية مصالح المودعين بجانب حماية اموال المساهمين وحماية اطراف الاخرى ذوي العلاقة امثال العاملين الداخليين وجميع المتعاملين مع البنك.

وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الاول : عموميات حوكمة البنوك

المبحث الثاني : الجوانب الاساسية لحوكمة البنوك

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الاول : عموميات حوكمه البنوك

نتيجة لتطورات السريعة في الاسواق المالية وعولمة التدفقات التقدم والتكنولوجي ومنافسة بين البنوك والمنشات غير مصرفية، جاء تركيز والاهتمام بتطبيق حوكمة في البنوك.

المطلب الاول : مفهوم حوكمة البنوك

تعتبر الحوكمة نظام الإدارة البنوك وإحكام الرقابة عليها، بما يحقق اهداف تلك البنوك، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها.

اولا : تعريف حوكمة البنوك

1 اصل مصطلح الحوكمة : (1)

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية بدا استخدامه في بدايـــة سنة 2000م وهو احد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (governance) باللغةالانجليزية، ويعود اصل الكلمة (governance) إلى اللغة اليونانية (Klibernan) في القرن الثالث عشر والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية او الدبابة (Piloterum navir ounchar) تم استعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (gubernanre) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى، تم ظهر في سنة 1478 في اللغة الفرنسية بمصطلح gover nanre وكان يقصد به فن او طريقة الحكم، وكان يستعمل في ذلك الوقت كمرادف لمصطلح الحوكمة، ولكن لم يصبح مستعملا عند الفرنسيين حيث اعتبر من اللغة الفرنسية القديمة، تم استعمل بعد ذلك في القرن السادس عشر في اللغة الانجليزية بالمصطلح الحالـــي(covernance).

2 تعريف حوكمة البنوك :

هناك عدة تعاريف لحوكمة البنوك ومنها نذكر :

(1) خالد سعد محمد الحربي و عبيد محمد حمزة عبد الغني، **حوار الاربعاء**، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية، 2009 2010، ص 82.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- تعرف حوكمة البنوك بانها تتضمن الاساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وانشطة البنك.[1]

- تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الاداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق الاسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالاطراف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية[2].

- ويرى بعض الخبراء ان الحوكمة من منظور مصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الاداء وتطوير مستوى الإدارة[3].

- يعرف بنك المستويات الدولية الحوكمة في البنوك : بانها الاساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع اهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الاسهم واصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانيـــن وبما يحقق حماية مصالح المودعين[4].

- تعرف الحوكمة بالبنوك بانها النظام، الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها واهدافها فهو النظام الذي سيتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الاموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين).[5]

ثـانيا : دوافع ظهور حوكمة البنوك

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة بسبب عدد من الاسباب والدوافع التي تنعكس اهميتها فـــــي الاتي :[6]

- الفصل بين الملكية والإدارة والوقاية على الاداء.

---

(1) محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور اعضاء الإدارة والمديرين التنفيذيين**، دار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2008، ص 244.

(2) محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، ط2، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009، ص 309.

(3) هالة سعيد، كلمة الجلسة الافتتاحية، **الحوكمة من المنظور المصرفي**، ورشة عمل (2)، القاهرة، مصر، فبراير 2003، ص 08.

(4) عمي سعيد حمزة، **التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 2010، ص 103.

(5) جبار عبد الرزاق،**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، السداسي الثاني، 2009، ص 80.

(6) إبراهيم إسحاق نسمان، ، **دور ادارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة : دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 22.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- زيادة وعي مسؤلي الإدارة واصحاب المصلحة بحوكمة البنوك.
- تعزيز المساءلة وتقويم اداء الإدارة العليا.
- توفير حوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الاهداف التي تتفق ومصالح البنك والمساهمين.
- مساهمة المعاملين وغيرهم من الاطراف اصحاب المصلحة في نجاح البنك والمساهمة في تحسين ادائه في المدى الطويل.
- عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات اعضائه.

يتضح ان اهم الدوافع لظهور الحوكمة هو القيام بفصل الملكية عن الإدارة وذلك يحقق مستوى عاليا من الرقابة وتنظيم العمل داخل البنك مع تعزيز مساءلة الإدارة العليـ ـا للمصرف، وذلك للحفاظ على اموال المساهمين واصول البنك.

- كما ان لحوكمة البنوك العديد من المزايا المرتبطة بـــالاداءالبنك والمحافظة على امواله وموجوداته مما يعزز فيه الاستقرار المالي، وبالتالي فإن :

لحوكمة البنوك مزايـــــــــا اهمها : [1]

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن تم الدول
- جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع، ارس المال المحلي على استثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الاموال المحلية والدوليـــة.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرءا لحدوث الانهيارات بالاجهزة المصرفية او اسواق المال المحلية والعالمية.
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ انشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة اخلاقية.

(1) إبراهيم إسحاق نسمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائـــم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.

- رفع مستوى اداء للبنوك ومن تم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين او كبار مستثمرين وسواء كانوا اقلية ام اغلبية وتعظيم عائدهم مع مراعاة مصالح المجتمع.

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف امام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على اسس محاسبة صحيحة.

ثالثـا : اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك

تنعكس اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع المصرفي في جملة من النقاط نوردها كمايلي : [1]

1 اصبحت درجة التزام البنوك والشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة احد المعايير التي يضعها المستثمرين في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمارات الخاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الاسواق المحلية والدولية، ومن تم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الاسواق وجلب العملاء.

2 إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن تطوير الاداء ويساهم في اتخاذ القرارات على اسس سليمة.

3 يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافات ونظام الحوافز بالاداء مما يساعد على تحسين كفاءة اداء البنك بشكل عام.

4 تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الازمات المصرفية.

5 تؤكد العديد من الدراسات الدولية ان هناك ارتباطا وثيقا- على مستوى الاسواق الناشئة بين اداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعاقبة بمفهوم الحوكمة.

رابعا : اهداف حوكمة البنوك :

(1) محمد زيدان، **اهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009، ص 20.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يمكن ان نوجزها فيما يلي:

- العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح للبنك لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة بحماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا اقلية او اغلبية وتعظيم عائدهم.

- مراعاة مصالح المودعين وتدفق الاموال المحلية والدولية.

- ضمان مراجعة الاداء وحسن استخدام اموال البنك ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للبنك على ضوء الحوكمة الرشيدة.

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنك امام مساهميها اي ضمان وجود الرقابة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية ختامية على اساس مبادئ عالية الجودة.

المطلب الثاني : محددات حوكمة البنوك وركائزها

لكي تتمكن البنوك من تطبيق الحوكمة يجب ان تتوفر مجموعة من المحددات والركائز التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة.

اولا : محددات الحوكمة في البنوك :

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتان من المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، حيث تشير كل منهما إلى :

- المحددات الداخلية: وتتمثل في القواعد والاسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الاطراف[1].

- المحددات الخارجية: تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة وكذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك ومختلف المؤسسات والتي تختلف من دولة لاخرى ومن مكان لاخر وتتمثل هذه المحددات الخارجية في العناصر التالية : [2]

(1) بن ثابت علال، **عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية**، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، جامعة عمار تليجي، الاغواط، الجزائر، 09 ديسمبر 2010، ص 06.

(2) مرابط هيبة، **اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010 2011، ص 24.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- مجموع القوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل الاسواق المالية.

- نظام مالي كفء يوفر التمويل اللازم والمناسبة لمختلف المشروعات والذي يساعد البنوك على الاستمرار والمنافسة الدولية.

- دور المؤسسات غير الحكومية في التاكد من التزام اعضائها باخلاقيات المهنة من هده المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين.

- كفاءة الهيئات والاجهزة الرقابية العاملة في اسواق المال وذلك عن طريق فرض الرقابة على البنوك والمؤسسات والتاكد من مدى سلامة ودقة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة مخالفة القوانين.

توافر هذه العناصر يساعد على ضمان احترام وتطبيق القواعد التي تساهم في الإدارة الجيدة للبنك والمؤسسة وتخفيض التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ثانيا : ركائز حوكمة البنوك

تتمثل ركائز حوكمة البنوك في ثلاثة ركائز اساسية :[1] وهي السلوك الاخلاق، الوقاية والمساءلة وإدارة المخاطر، وتعتبر الركائز ذات اهمية شديدة لما لها من تدعيم لحوكمة البنوك، ويتضح من خلال الشكل رقم (03) تفريعات ركائز الحوكمة حيث ان السلوك الاخلاقي يتم خلال ضمان الالتزام السلوكي ويتم تفعيل الركيزة الثانية والهامة للحوكمة وهي الرقابة والمسائلة من خلال عدة اطراف رقابية خارجية وداخلية، اما الركيزة الثالثة فهي إدارة المخاطر ونظام إدارة المخاطر وتتمثل في الكشف عن الخطر وتوصيلها للمساهمين واصحاب المصالح بالبنك في الوقت المناسب.

(1) ابراهيم اسحاق نسمان، مرجع سابق ، ص 24

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشكل رقم (3): ركائـــــــــــــــز حوكمة الشركـــات

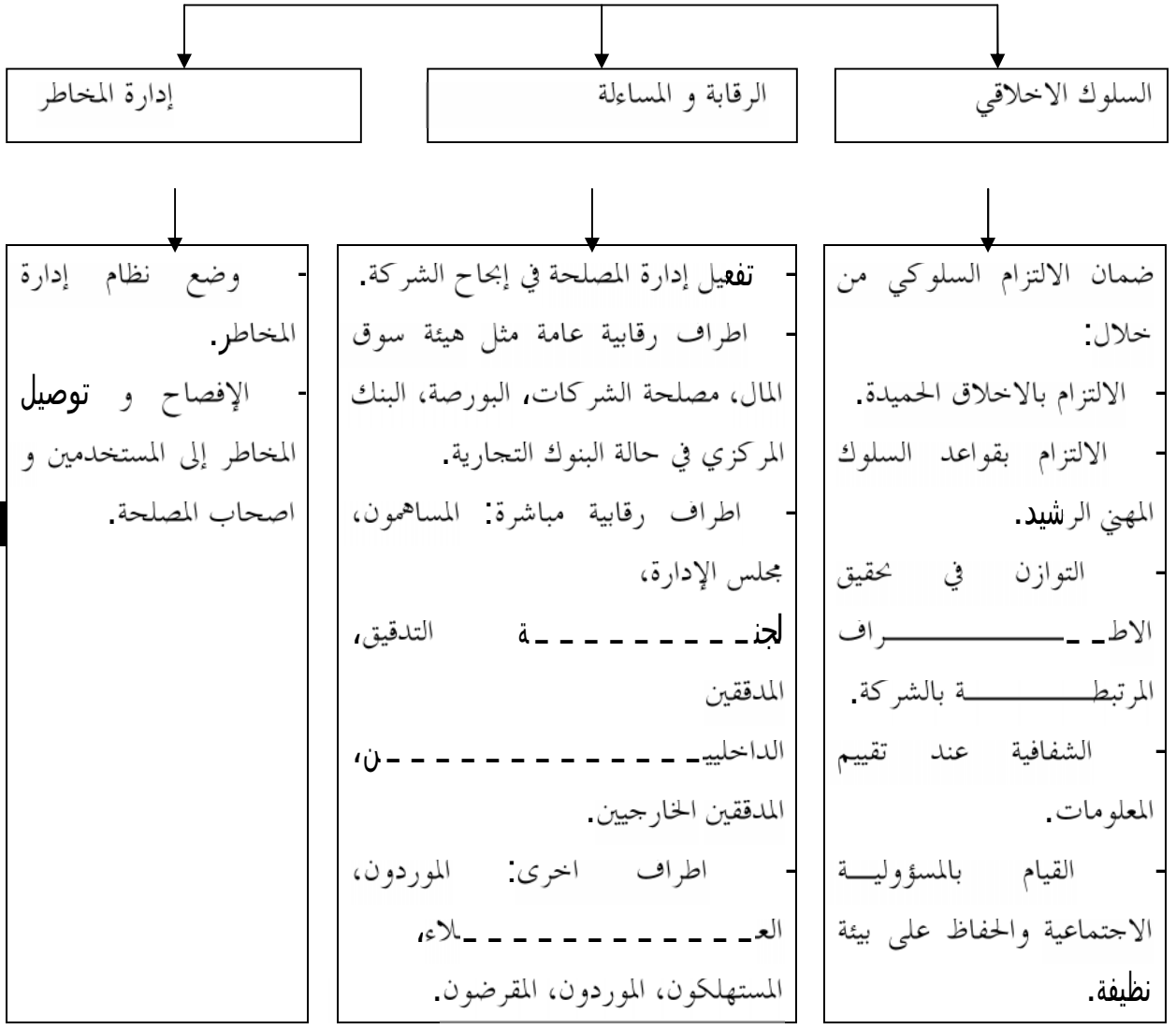

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام و خاص و مصارف (مفاهيم مبادئ تجارب و متطلبات)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص49.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المطـــلب الثالـــث : متطلبات تطبيق حو كمة البنوك

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الوحدات المصرفية لتحقيق اهدافها مجموعة من العناصر الاساسية نوجزها فيمايلـ ـ ـي : [1]

اولا : وضع اهداف إستراتيجية :

يصعب إدارة الانشطة المتعلقة باي مؤسسة مصرفية بدون تواجد اهداف من توجيه وإدارة انشطة للبنك، كما يجب عليه ايضا تطوير المبادئ التي تدابرها المؤسسة سواء تلك التي تتعلق بالمجلس نفسه او بالإدارة العليا او بباقي الموظفين، ويجب ان تؤكد هذه المبادئ على اهمية المناقشة الصريحة، وعليه يجب ان يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من نشاها منع او تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة الحو كمة.

ثـ ـ ـانيا : ضمان كفاءة اعضاء مجلس الإدارة :

يتعين على مجلس الإدارة الكفء، ان يحدد السلطات والمسؤوليات الاساسية للمجلس، وكذلك الإدارة العليا، حيث تعد هذه الاخيرة المسؤولية عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي

ثالثـا : ضمان كفء اعضاء مجلس الإدارة :

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية مطلقة على عمليات البنك وعلى المتانة المالية له، لذلك يجب ان يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات خطية كافية تمكنه من الحكم على اراء الإدارة حتى يحدد اوجه القصور الذي يمكنه من القيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة، كما يجب ان يمتنع عدد كاف من اعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الاحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين، ويمكن تدعيم الاستقلالية الموضوعية من خلال الاستعانة باعضاء غير تنفيديين او مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة.

رابـــعا : ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليـــا :

(1) بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124 125.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تعد الإدارة العليا عنصرا اساسيا في الحوكمة، في حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا اتجاه اعضاء الإدارة العليا، فإنه يجب على هذه الاخيرة ان تمارس دورها في الرقابة على المديرين التنفيذيين المتواجدين وهناك عدد من الامور التي تعتبر ان تاخذها الإدارة في الاعتبار:

- عدم التدخل بصورة مفرطة في القرارات التي يتخدها المديرين والتنفيديون.
- عدم تحديد مدير الإدارة العليا المسؤولية في مجال معين بدون توافر المهارات او معرفة اللازمة لذلك.

خامسا : الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيين :

يعتبر الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة لذا يجب على مجلس الإدارة العليا إدراك اهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الاهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين، بوقع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة او لجنة المراجعة له، والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليه المراجعون

سادسا : ضمان توافق نظم الحوافز مع انظمة البنك :

يتوجب على مجلس الإدارة ان يصادق إمكانات الخاصة باعضاء الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة على بدل اقصى جهد لصالح البنك، اضف إلى ذلك يتطلب ان توضع نظم الاجور في نطاق السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على اداءه في الاجال القصيرة لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها

سابعا : مراعـــاة الشفـــافية في تطبيق الحوكمة :

الشفافية مطلوبة لتدعيم تطبيق الحوكمة إذ يتوجه المتعاملون إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة، بحيث يتمكن المشاركون في السوق من تقييم سلام معاملاتهم مع البنوك ويصبحون قادرين على معرفة وفهم كفاءة راس المال في البنوك في الاوقات المناسبة، وعليه يعتبر ان يتعين ان يشمل الإفصاح هيكل مجلس الإدارة وهيكل الإدارة العليا، والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك.

- كما يمكننا تصنيف اهم الاطراف الفاعلة في حوكمة البنوك إلى قسمين اطراف داخلية واخرى خارجية وكل طرف له ادوار مسؤوليات التزامه بها يسهل تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1 الادوار والمسؤوليـــــــات الخاصة بالفاعلين الداخليين : [1]

1-1 حملة الاسهم :

يلعب المساهمون دورا هاما في حوكمة البنوك من خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، يكون المساهمون في وضع يسمح لهم بتحديد توجه البنك، وتختلف البنوك في ان مسؤوليات الإدارة والمجلس ليست فقط اتجاه حملة الاسهم بل ايضا اتجاه المودعين الذين يوفرون رافعة مالية لراس مال الملاك.

وينبغي على المساهمين ان يلعبوا دورا رئيسيا في الإشراف على إدارة شؤون البنك، ويتوقع منهم عادة ان يختاروا مجلس إدارة كفء يتمتع اعضاؤه بالخبرة ويكونون مؤهلين لوضع سياسات واهداف سليمة، ويجب ان يكون مجلس الإدارة قادرا ايضا على تبني إستراتيجية عمل مناسبة للبنك والإشراف على شؤون البنك ومركز المالي، والمحافظة على رسملة معقولة، والحيلولة دون حدوث ممارسات المصلحة الذاتية بين اعضائه وعلى مستوى البنك ككل.

1 2 مجلس الإدارة :

وفقا لمعظم القوانين المصرفية تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة لمجلس الإشرافي ومجلس مسئول امام المودعين والمساهمين عن صون مصالحهم من خلال الإدارة المشروعة والكفء للمؤسسة المصرفية ولكنهم لا يستطيعون التملص من المسؤولية عن عواقب السياسات والممارسات غير السليمة او غير حكيمة المتصلة بالاقتراض والاستثمار والوقاية من الغش الداخلي او اي نشاط مصرفي اخر، ويجتذب مجلس الإدارة قدرا كبيرا من الاهتمام السلطات التنظيمية، وذلك لان المدخل القائم على السوق للإشراف على البنك يركز على مسؤوليات المجلس الإنمانية، ويسعى لضمان تمتع اعضائه بالمؤهلات والقدرة التي تمكنهم من النهوض بمثل هده المسؤوليات.

1 2 1 تركيب مجلس الإدارة :

إن تركيبة مجلس الإدارة مسالة في غاية الاهمية، فقد اظهرت الدراسات ان 60% تقريبا من البنوك الفاشلة كان لديها اعضاء مجلس إدارة إما كانوا مفتقرين للمعرفة المصرفية او كانوا سلبيين إزاء الإشراف على

(1) جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي في حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010 2011، ص 207 211.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شؤون البنك، والبنوك الفاشلة تعاني دوما من وجود اوجه قصور في مجالس إدارتها العليا، وقد وجد في احيان كثيرة ان القيادة التي تضطلع بها مجالس إدارة الكثير من المؤسسات المتعثرة غير الفعالة.

يجب ان يكون المجلس قويا ومستقلا ومنخرطا بفاعلية ونشاط في شؤون البنك، ويجب على مديري البنك وإدارته التنفيذية الالتزام بمعايير اخلاقية عالية، وان يكونوا صالحين ولائقين للخدمة، ورغم ان مديري البنك لن يكونوا بالضرورة خبراء في الصرفية، إلا انهم يجب ان يمتلكوا المهارات والمعارف والخبرة التي تمكنهم من اداء واجباتهم بفعالية، واهم واجب للمجلس هو ضمان امتلاك فريق الإدارة للمهارات والمعرفة والخبرة والقدرة الضرورية على الحكم على الامور لإدارة شؤون البنك نحو سليم ومسؤول، وبالنسبة لحجم المجلس يوصي JEN SEN ان يتكون من عدد قليل من الإدرايين، وفي هدا الإطار سجل كل من BOOTH واخرون (2002) و Adams & Me hran (2005 و 2003) ان مجالس إدارة البنوك لها احجام هامة (16 عضو في المتوسط) وقد درس كل من Adams & Me hhran العلاقة بين مجلس الإدارة و كفاءة البنوك وقد وجدا ان البنوك التي لها حجم اكبر ليست اقل كفاءة نظيراتها التي لها حجم اقل، وهذا عكس ما توصل إليه JEN SEN ولكن هذه النتيجة يمكن تبريرها في القطاعات المصرفية التي تحتوي على عدد البنوك التعاونية(Crepi 2004) التي تفرض وجود عدد كبير من الاعضاء لتمثيل الاطراف ذوي المصالح وحتى يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة مهامه الرقابية لابد من توفر الشروط التالية :

- التفرقة بين مهام مدير البنك ورئيس مجلس الإدارة.
- عدد متواضع لاعضاء مجلس الإدارة (من سبعة إلى ثمانية اعضاء) حتى يضمن فعالية مجلس
- امتلاك اعضاء مجلس الإدارة لجزء من اصول البنك ليكون هناك مصلحة مشتركة مع المساهمين.

الجدول رقم (2): مدة عهدة مدراء البنوك في اوروبا وبالولايات المتحدة الامريكية

مديـــر/ الدولـــــة	اوروبـــــــــــا	الولايات المتحدة الامريكية
معدل الفصل الإجباري	%42	%31
المدة المتوسطة للعهدات	2.5 سنة	5.2 سنة

مصدر: نفس المرجع، ص209.

- يبين الجدول اعلاه انه بالنسبة لمدراء البنوك من الصعب عليهم ممارسة مهامهم في اوروبا منه في الولايات المتحدة الامريكية وهدا يظهر معدل الفصل الإجباري 42% مقابل 31% فقط في الولايات المتحدة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الامريكية، إضافة إلى ذلك فإن المدة المتوسطة للعهدات للمدراء في اوروبا لا تتجاوز سنتين ونصف (مدة لا تسمح بإظهار كفاءة المدراء)وهذا سبب ان النمو في اوروبا منه في الولايات المتحدة الامريكية.

1 2 2 ثنائية الوظيفة لرئيس مجلس الإدارة :

اختلفت نتائج الدراسات التي تم إعدادها لمعالجة هدا الجانب، فقد توصل كل من Pi & Timme (1993)ان الوضعية التي يكون فيها مدير البنك رئيسا لمجلس في نفس الوقت يمكن ان تعطل اليات الرقابة الداخلية.بين من خلال دراسة ان البنوك التجارية الامريكية من سنة 1988 إلـــــى 1990 والتي كان فيها مدير البنك هو نفسه، رئيس مجلس الإدارة قاد إلى كفاءة اقل لهذه البنوك مقارنة بنظيرتها التي تعود فيها الوظيفتان لشخصان مختلفان.

1 2 3 تركيبة مجلس الإدارة وحيازة مدير البنك للاصول :

لم تتفق نتائج ودراسات الباحثين في هذا الجانب كذلك، ففي دراسة كل من Simpson & Gleason (1999) التي بحثا فيها العلاقة بين تركيبة مجلس الإدارة وهيكل الملكية واحتمال إفلاس البنك، وجدا ان المتغيرات التقليدية المستعملة، في نظرية الوكالة (نسب الحصص المملوكة من طرف الإداريين او المدير، عدد الإداريين او نسبة الإداريين الداخليين في البنك...) ليس لها تاثيرات مهمة على احتمالية إفلاس البنك.

اما دراسة كل من Fogelberg & Griffith (2000) فبينت من خلال عينة من البنوك علاقة متعرجة لملكية مدير البنك للاصول وكفاءة البنك، حيث ترتفع هذه الاخيرة عندما يحوز مدير على نسبة تتراوح بين 0% و 12% من اصول الملكية ثم تنخفض حتى نسبة 67% لتعاود الارتفاع فوق هذه النسبة، ويبرز الباحثان هذه النتيجة بعامل التاصيل او الرسوخ وتوافق وتناظر المصالح بين المساهمين والمدير.

1 2 4 المكافات : تعد المكافات (الاجر العمولات منح حصص في البنك ...) من الحوافز الإيجابية التي تهدف إلى توجيه تصرفات المدير نحو مصالح المساهمين، وتنقسم الدراسات في هذا المجال حسب نتائجها إلى ثلاثة اقسام: منها ما يقر بحساسية المكافات مع كفاءة البنوك، ومنها ما بين مكافات المدير وتركيبة مجلس الإدارة وثالثة تدرس اسباب الرئيسية التي تحكم استبدال وتغيير مدراء البنوك.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ا- **علاقة مكافات المدراء و كفاءة البنوك :** اجمعت غالبية الدراسات في هذا الجانب على وجود علاقة طردية بين ارتفاع مكافات المدراء كنتيجة لارتفاع كفاءة البنوك على غرار دراسات كل من Grawford (1995)، Kose & Yiming (2003).

ب **العلاقة بين مجلس الإدارة ومكافات المدير :** اهتم كل من Amngbazo & Narayaman (1997) في مقالهما حول العلاقة بين مكافات المدير ومجلس الإدارة، وقد توصلا إلى ان جزء من المكافات يكون في شكل تحفيزات طويلة المدى، وهذا بسبب وجود تنظيمات المصرفية التي تعتبر في هذا الإطار بمثابة الية استبدالية تخفض من الحاجة إلى التحفيزات التسييرية والإدارية على مستوى البنوك.

ج **إمكانية الاستبدال كعامل محفز :** تقر الادبيات المصرفية بوجود علاقة سلبية بين إمكانية استبدال المدير وكفاءة البنك، كما ان Weisbach (1988) وجد ان حساسية استبدال المدير اكبر في المؤسسات التي يوجد في مجالس إدارتها عدد معهم من الإداريين المستقلين، كما سجلت البنوك اليابانية ابتداء من سنة 1990 معدل استبدال مدراء البنوك كبيرة وهذا تماشيا مع معدلات الكفاءة المتواضعة التي سجلتها هذه الاخيرة (Anderson2004).

1 3 الإدارة التنفيذية :

إن السلامة المالية واداء النظام المصرفي ما تعتمد في نهاية على مجالس الإدارة وعلى الإدارة العليا للبنوك الاعضاء، والمركز الاستراتيجي للبنك وطبيعة شكل مخاطر البنك وكفاية النظم للتعرف على شكل المخاطرة ومراقبتها وإدارتها امور تعكس مدى جودة مراقبة الفريق الإداري ومجلس إدارة البنك ولهذه الاسباب فإن إستراتيجية الاكثر فعالية للترويج لنظام مالي قوي هو تقوية مساءلة اعضاء مجلس الإدارة وتعظيم حوافزهم على إدارة البنك بحكمة ورشادة، ولذلك فإن دور الإدارة العليا مكون جوهري في المدخل القائم على السوق إلى تنظيم والإشراف وهدف السلطات التنظيمية بشكل متزايد إلى تقوية مشاركة ومسؤولية الإدارة العليا لقبول الاضطلاع بمسؤولية رئيسية عن الحفاظ على سلامة البنك وامانة.

1 4 المراجعين الداخليين :

تعتبر لجنة المراجعة امتداد الوظيفة إدارة المخاطر المنوطة بمجلس الإدارة، فهي اداة قيمة لمساعدة الإدارة على تعارف على نواحي المخاطرة، وينبغي ان يكون بيان رسالة لجنة المراجعة المنظمة طبقا للمبادئ الحديثة على النحو التالي : "تعظيم إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة باسرها"، ويترتب على ذلك ان اهداف وظيفة المراجع الداخلي ينبغي ان تكون كالتالي :

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- تمكين الإدارة من التعرف على مخاطر العمل والتعامل معها.
- توفير تقييم مستقل.
- تقييم اعتمادية المعلومات المنتجة بواسطة نظم المحاسبة والحاسب الالي.

تتمثل الواجبات الاكثر اهمية للمراجعين الداخليين في توفير تاكيد بشان الحوكمة المؤسسية ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر، وينبغي عليهم ان يراجعوا القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة وضمان تطبيق سياسات وممارسات مناسبة عند إعداد القوائم المالية.

2 الادوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

يمكن تقسيم الاطراف الخارجيين الذين لهم دور فعال في نظام الحوكمة في البنوك إلى قسمين :

1 الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:

يعتبر الإطار القانوني عنصرا جد هام وحيوي داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي، الذي يحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحصيف إضافة إلى تغير دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز المصرفي، من اجل هذا قامت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية من خلال اتفاقيتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيها يتعلق بكفاية، راس المال، تركز القروض، إقراض الاطراف ذات الصلة والاطراف ذات العلاقة بالبنك.

تكوين المخصصات تحصيل المدفوعات المستحقة، الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون، متدينات السيولة والاحتياطي وإضافة لما سبق تطبيق الاساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية[1].

2 دور العامة : (الجمهور) :

لهم دور جد فعال في تطبيق الحوكمة للمؤسسة في البنوك لان على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة، باستثماراتهم وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح، في كل معلومات المالية وتقارير التحليل المالي ويمكن تقسيمهم إلى[2]:

(1) المعهد المصرفي المصري، **نظام حوكمة البنوك**، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، مصر، ص 4.

(2) جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مرجع سابق، ص 83.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

* **المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على اداء الجهاز المصرفي وفي قدرهم على سحب مدخراهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

* **شركات التصنيف والتقييم الانتمائي:** تساعد من مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التاكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن تم فإن توافر هذه الخدمة من شانه ان يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافر للمتعاملين في السوق.

* **وسائل الإعلام:** يمكن لوسائل الإعلام ان تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الاخرين في السوق بالإضافة إلى تاتيرهم على اس المال.

* **شبكة الامان وصندوق تامين الودائع:** يعتبر صندوق تامين الودائع احد اشكال شبكة الامان:

- نظام التامين الضمني

– نظام التامين الصريح

المبحث الثـــــــــــــاني : الجوانب الاساسية حو كمة البنوك

يناقش هذا المبحث ابعاد تنفيذ الحوكمة داخل البنوك بإضافة ايضا انه يناقش اهمية ممارسة تطبيق حوكمة بها، ومن خلال ابراز التي وضعت من قبل هيئات الإشراف والرقابة المصرفية تتمثل في لجنة بازل.

المطلب الاول : ابعاد تنفيذ الحوكمة في البنوك

ان الحوكمة بالمؤسسات مصرفية لها بعدان اساسين: بعد داخلي واخر خارجي، يتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة البنك.

اولا : البعد الخارجي : القواعد الاحترازية

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على انها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض او التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب ان توضح هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين اساسين: وهما استقرار النظام المالي، وحماية حقوق الدائنين.

تهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين الشروط المنافسة البنكية، تقوية سلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك : [1]

(1) مرابط وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ا- **تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة** : إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية لان البيئة التنافسية تسمح لنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.

ب **تقوية السلامة البنكية**: يعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الاهمية للوقاية من اي ازمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي، لهذه السبب قام المنظمون وبجنب الازمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

ج **تطوير نشاط البنوك**: لقد اثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت، في هذه السنوات الاخيرة على الوظائف البنوك : ظهور اسواق جديدة – عمليات جديدة – ممارسات بنكية جديدة...الخ، لذا يجب ان تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات، وفي مقابل ارتفاع حدّة المخاطر المصرفية ووقوع ازمات مصرفية ومالية بشكل دوري متسارع في العديد من دول العالم، اقدمت العديد من الهيئات واللجان والمنظمات الدولية المتخصصة – على غرار لجنة بازل للرقابة المصرفية – على وضع قواعد احترازية للرقابة المصرفية – على وضع قواعد احترازية للرقابة المصرفية، حيث تلتزم البنوك بضمان سيولتها وملاءتها اتجاه العملاء ومن بين هذه القواعد نجد اهمها وهو معيار "كوك" في الاتفاق الاول للجنة بازل، او معيار "ماكدونا" في الاتفاق الثاني[1].

$$\frac{\text{الاموال الذاتية النظامية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر سوق + مخاطر تشغيلية}} \geq 8\%$$

ثانيا : البعد الداخلي : طريقة إدارة البنك : [2]

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك في مجلس الإدارة والذي له اهمية بالغة في بناء لوحة قيادة اكثر فعالية، خاصة بعد ان اصبح دوره اكثر تعقيدا واصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، إنشاء وتطبيق انظمة الرقابة الداخلية والتاكد من ان كل القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة.

المطلب الثاني : علاقة البنك المركزي بحوكمة البنوك :

يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لا بد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك وإدارته من الجهة الاخرى، وبالتالي للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك وذلك للاسباب التالية : [1]

(1) جبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 215.

(2) مرابط وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل مخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على اموال الغير (المودعين).
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول اسهمها في بورصة الاوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسالة مهمة وضرورية لهذه البنوك.
- يجب ان تعترف بانه ليس من السهل الحصول على اعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، او الاعضاء الدين يمكن ان يقفوا في زجه المساهمين المسيطرين على راس مال البنك.
- يحتاج اعضاء مجلس الإدارة في البنوك تدار بشكل سليم، وان لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتاكد من ذلك.
- وهذا لا يعني بان مجلس الإدارة يجب عليه تكوين سياسات إدارة المخاطر بنفسه، ولكن يجب عليه التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات.
- هناك ايضا المخاطر المتمثل بتعيين اعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم: "شبه مستقلين" إعطاء انطباع خاطئ للحوكمة المؤسسية.

المطلب الثالث : مبادئ حوكمة البنوك من منظور لجنة بازل :

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ ومعايير محددة لتطبيقه، ومن بين هذه المؤسسات بنك التسويات الدولية BIS ممثلا للجنة بازل.

اولا : اعمال لجنة بازل بخصوص حوكمة البنوك 1998

اصدرت لجنة بازل عدة اوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث التركيز فيها على اهمية حوكمة البنوك، تشمل على[2]:

- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان (ماي 1998).
- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة (سبتمبر 1998).
- تحسين شفافية البنك (سبتمبر 1998).
- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظومات البنكية (سبتمبر 1998).

---

(1) جدايني ميمي، جدايني سامية، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الافاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ايام 25 26 نوفمبر 2008، ص 5.

(2) حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص85.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وقد بينت هده الاوراق حقيقة ان الاستراتيجيات والاساليب الفنية والتي تعتبر اساسية للحوكمة السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، نذكر منها[1]:

- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
- توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم من خلالها قياس نجاح المنشاة ككل، ومدى مساهمة الافراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا نظام تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الافراد للمجلس.
- وضع الية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
- توافر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك و كبار المساهمين والإدارة العليا ومتخدي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وايضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافات او ترقيات او اي شيء اخر.
- تدفق معلومات بشكل مناسب سواء إلى داخل البنك او خارجه.

ثانيا : مبادئ حوكمة البنوك، توصيات سنة 1999 :

اصدرت لجنة بازل سنة 1999 وثيقة حول سبل تحسين حوكمة في البنوك جاءت هده الوثيقة ابرز الممارسات التي تعمل على سلامة الحوكمة بالبنوك ضمن سبع مبادئ وهي[2]:

المبدا الاول : بناء اهداف إستراتيجية ووضع قيم للعمل

حتى تستطيع اي مؤسسة إدارة نشاطاتها يجب ان يكون لها اهداف وإستراتيجية او معايير اخلاقية ترشدها وذلك بهدف محاربة الفساد والحد منه في مختلف انشطة البنك، ومن مهام مجلس الإدارة التاكد من ان الإدارة العليا تتبع سياسات تعزز من نوعية حوكمة نذكر منها على سبيل المثال:

- عدم استفادة مجلس الإدارة او باقي العمال من القروض.
- المساواة والمعاملة بالمثل لكل الاطراف ذات العلاقة.
- عدم وجود تضارب في المصالح بين مختلف اعضاء مجلس الإدارة.

---

(1) كمال بوعظم وزايدي عبد السلام، **حوكمة شركات ودورها في التقليل من عمليات التظليل للاسواق المالية والحد من وقوع الازمات المالية مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية**، كتاب الملتقى الدولي: الحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18 19 نوفمبر 2009.

(2) مرابط وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 30 31.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبدا الثاني : وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية والمسائلة

حتى يكون دور مجلس فعالا عليه توضيح كافة سلطاته وصلاحياته وكذا المسؤوليات التي تقع على عاتقه، كما ان الإدارة العليا ملزمة بالقيام بمساءلة هرمية للمستخدمين بالبنك.

المبدا الثالث : ضمان كون اعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياهم

يجب ان يتمتع اعضاء مجلس الإدارة بالاهلية اللازمة وان يكونوا على علم تام بدورهم في الحوكمة، كون ان مجلس الإدارة يساهم بشكل كبير في تعزيز الحوكمة بالبنوك خاصة عندما يقوم بالاتي :

- ممارسة دوره الإشرافي في البنك.
- تقديم الاستشارة اللازمة للبنك.
- مراعاة عدم حدوث تضارب للمصالح عند ممارسة مجلس الإدارة لمختلف نشاطاته.
- متابعة الانشطة اليومية لإدارة البنك.
- عقد اجتماعات مع الإدارة العليا والمراجعة الداخلية بشكل منتظم بهدف وضع السياسات والمصادقة عليها.

المبدا الرابع : ضمان وجود إشراف ملائم من الإدارة العليا

كون اعضاء الإدارة العليا هم كبار المسؤولين في البنك فيجب عليهم القيام بدورهم الإشرافي مع مراعاة واحترام المدراء في قضايا الاعمال الخاصة، وينبغي ان يكون اعضاء الإدارة العليا من مجموعة الرؤساء المسؤولين بالبنك.

المبدا الخامس : الاستفادة الفعالة من عمل المراجعين الداخليين والخارجيين

تعتبر مهنة المراجعة جوهرية وضرورية في حوكمة البنوك، لذا على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاعتراف بضرورة وجود المراجعين سواء كانوا داخليين او خارجيين، ويمكن تحسين كفاءة المجلس والإدارة العليا من خلال:

- الإقرار بمدى اهمية عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.
- احترام المعايير والإجراءات التي تساعد على تحسين استقلالية ونزاهة المراجعين.
- ضمان استقلالية المراجع الرئيسي.
- الدور الرئيسي الذي يقوم به المراجع الخارجي هو الحكم على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

المبدا السادس : ضمان كون اساليب المكافات متشكلة من القيم الاخلاقية للبنك ومن المحيط الرقابي والاستراتيجي له

من مهام اعضاء مجلس الإدارة المصادقة على المكافات المقدمة لاعضاء الإدارة والإدارة العليا والموظفين الرئيسين في البنك، وكذلك يجب عليه التاكد ان كل هذه المكافات المفتوحة يتم تكوينها في إطار اهداف البنك وبيئته الرقابية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبدا السابع : العمل والسير بحوكمة البنوك وفق اسلوب ونمط شفاف

تعتبر الشفافية من ضروريات لتبني الحوكمة في البنوك لانها تساعد اصحاب المصالح والمشاركين في السوق وكذلك الجمهور العام على الحصول على المعلومات التي يحتاجوها حول هيكل البنك والاهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهذه المعلومات تساعد على التعرف على مدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما ان الشفافية تعزز من الحوكمة نتيجة الإفصاح عن مجموعة من العناصر نذكر منها:

- هيكل مجلس الإدارة من حيث الحجم والعضوية والمؤهلات.
- هيكل الإدارة العليا وكل ما يتعلق بها من مسؤوليات اعضائها ومؤهلاتهم وخبراتهم.
- الهيكل التنظيمي الاساسي للبنك.
- كل ما يتعلق بسياسات الاجور والمكافات وخيارات الاسهم والعلاوات .
- نوعية واجال الصفقات التي يقوم بها البنك مع الفروع والاطراف ذات العلاقة بالبنك.

ثـالثـا : مبادئ الحوكمة في البنوك من منظور لجنة بازل 2006

في سنة 2006 اصدرت مجموعة العمل المتعلقة بحوكمة البنوك منبثقة من لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها واعمالها سابقة، تتضمن تحسين تطبيق مفهوم حوكمة البنوك في الواقع العملي، وذلك من خلال إصدار مجموعة من المبادئ تتعلق بدور مجالس إدارات البنوك في تحسين هيكل الحوكمة تتمثل في : [1]

المبدا الاول :

يجب ان يكون اعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون اعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن اداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وبجنب تضارب المصالح، وتتضمن واجبات مجلس الإدارة اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين، بما يتضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وان يكون اعضاء المجلس على دراية كافية بمبادىء واسس الانشطة المالية، للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجان مساعدته ومها لجنة التنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات، حيث تتسلم وتراجع تقاريرهم وان تاخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد اوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والتشريعات.

(1) محمد زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 17 18.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة مخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان إدارة مخاطر الائتمان، سوق السيولة، التشغيل، وغير ذلك من المخاطر

المبدا الثاني :

يجب ان يوافق ويرافق مجلس الإدارة الاهداف الإستراتيجية للبنك، ومعايير العمل اخد في الاعتبار مصالح حملة الاسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب ان يتاكد مجلس الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الانشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة واهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين او المديرين او حملة الاسهم ممن لهم السيطرة او اغلبية او إعطاء مزايا تفصيلية لاشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية او غير اخلاقية من اي إجراءات تاديبية مباشرة او غير مباشرة.

المبدا الثالث :

يجب على اعضاء مجلس الإدارة ان يضعوا حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك، لانفسهم وللإدارة العليا والمديرين و للعاملين وان يتم وضع هيكل إداري يشجع على محاسبة ويحدد المسؤوليات.

المبدا الرابع :

يجب ان يتاكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وان يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة اعمال البنك وان تتم انشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية

المبدا الخامس:

يجب على مجلس الإدارة ان يقرر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية، (ويشمل ذلك الوظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض تحقيق عدد من الوظائف الرقابة بغرض اختبار وتاكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات واداء البنوك، والإدارة العليا للبنك يجب ان تقر باهمية وظائف المراجعة والرقابة الداخلية و الخارجية لسلامة البنك في الاجل الطويل ويجب على مجلس الادارة والادارة العليا للبنك من ان القوائم المالية تمثل الموقف المالي، للبنك في جميع جوانبه وذاك من خلال التاكد من ان مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة و ان يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبط بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم ان تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.

المبدا السادس :

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يجب ان يتاكد مجلس الإدارة من ان سياسات الاجور والمكافات تتناسب مع ثقافة واهداف إستراتيجية البنك في الاجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين باهداف البنك في الاجل الطويل.

المبدا السابع :

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا الدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين واصحاب المصالح والمشاركين الاخرين في السوق ان يراقبوا بشكل صحيح وفعال اداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية.

وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون واصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك واهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك مسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدوريةوالسنوية ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر او عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك، ومنها هيكل ومؤهلات اعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الاجور للعاملين والمديرين.

المبدا الثامن: يجب ان يتفهم اعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل في إطارها، ويمكن ان يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وانشطة يوفرها البنك لممارسة انشطة غير شرعية مما يعرض البنك للخطر.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصـــة الفصل:

تعتبر الحوكمة في بنوك المراقبة الاداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك و حماية حملة الاسهم و المودعين بالإضافة إلى الاهتمام بالعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين و التي تحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية، و تتمثل العناصر الاساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين، تمثل المجموعة الاولى الفاعلين الداخليين و هم حملة الاسهم ومجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و المراجعون الداخليون اما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين الممثلين في المودعين، و سائل الإعلام بالإضافة إلى شركات التصنيف و التقييم الإئتماني، اما الركائز الاساسية التي لابد من توافرها حتى يكتمل احكام الرقابة على اداء البنوك فتتلخص في ضمان الالتزام السلوك الاخلاقي، المساءلة و إدارة المخاطر.

فالممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم و سلامة الجهاز المصرفي و ذلك من خلال الالتزام بالمعايير التي وضعتها "لجنة بازل" خلال ستة على البنوك و تنظيم الصناعة المصرفية و كذا دعم و تعزيز البنك المركزي لها باعتبارها المسؤول عن تنظيم و رقابة الجهاز المصرفي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تمهيد

اثبتت الانهيارات و الفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم و المدرجة في اسواق راس المال بشكل خاص، فشل الاساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات و الفضائح، الامر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني و الدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الاسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث الازمات و الانهيارات .

و تعد الحوكمة اهم الية في معالجة الفساد المالي و الإداري، و ذلك من خلال مجموعة من اليات، نجد فيها الاليات الداخلية المتمثلة في هيكل اخلاقيات الاعمال،هيكلة الحوافز و الشفافية و الإفصاح ام بالنسبة للاليات الداخلية فهي تشمل على كل من وكالت التصنيف الائتماني، إدارة المخاطر و التدقيق .

و على هذا الاساس يمكن تقسيم الفصل إلى :

المبحث الاول :محدودية اليات الداخلية لحوكمة البنوك

المبحث الثاني : محدودية اليات الخارجية لحوكمة البنوك

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الاول: محدودة الاليات الداخلية لحوكمة البنوك

خلال الازمة يتضح لنا هناك قصور في تطبيق مبادئ حوكمة البنوك و الذي يتضح من خلال المحددات الداخلية .

المطلب الاول: الازمة المالية العالمية و اخلاقيات الاعمال.

اولا: ماهية اخلاقيات الاعمال[1]

1 ماهية الاخلاق و جوانبها:

الاخلاق هي السجايا النفسية الراسخة التي يصدر السلوك البشري، وهي هيئة في النفس تصدر منها الافعال بسهولة و يسر من غير حاجة إلى فكر، اي ان الاخلاق هي انفعال الظاهرة بحركة الباطن و إرادته.

و كلمة اخلاق اصلها يوناني إذا انها مشتقة من كلمة Ethies فالمصطلح بالإنجليزية يحمل معاني (جوانب) عديدة (ETHIKOS) :

يمكن تصوره كمجموعة محددة من المبادئ او القيم الاخلاقية، التي في بعض الاحوال قد تنفرد بها ثقافة و في احوال اخرى قد تكون جزءا من التراث المشترك لكافة الامم كما هو الحال في ميثاق الامم المتحدة.

- يمكن رؤية الاخلاق كمبادئ السلوكيات التي تحكم الفرد او الجماعة، اي معيار للاخلاقيات اللائقة بالمهنة مثل اخلاقيات قطاع الاعمال، اخلاقيات مجال الصرافة و كذلك اخلاقيات مجال المحاسبة او الإعلان كما يظهر مؤخرا.
- جرت العادة اعتبار الاخلاق فرعا من ا لفروع الفلسفة و هي ترتبط بنشاة الافكار الخاصة باقتصاد السوق.

2 - معايير اخلاقيات الاعمال

([1]) قريش عبد القادر و حمو محمد، **البعد السلوكي و الاخلاقي لحوكمة الشركات و دورها في تقليل اثار الازمة المالية العالمية** ، ملتقى دولي عالمي : الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات ،سطيف الجزائر ايام 20 21 اكتوبر 2009،ص ص 4 7

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ليس هناك اخلاق اقتصادية ولكن هناك اقتصاد اخلاقي، تتزيل الاخلاق في فضاء الاقتصادي يجعل منه فضاء إنسانيا محصنا ضد الفساد و الانحراف، و تبني الفرد و المجموعة و المؤسسة لهذا الميثاق الاخلاقي، يعتبر عنصر نجاح للعملية الاقتصادية في كل مستوياتها ومن بين مبادئ المعايير الاخلاقية نجد:

و بنية صادقة من الاطراف في اسلوب الحوكمة.

- ✓ الامانة: و يقصد بها مجال الحوكمة ان يكون المسؤولين وإدارة الشركة ومكاتب المحاسبة امناء على ما لديهم من بيانات و معلومات مع عدم تشويه او تحريف الحقائق او التلاعب بها.
- ✓ العدالة: تحقيق العدل في حوكمة البنوك و يتضح ذلك في ضرورة تحقيقها بين الاطراف المختلفة ذات الصلة بالبنك، و هو الامر الذي يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الاطراف للحصول على معلومات الصحيحة.
- ✓ الشفافية: بكل ما تحمله من معاني الصدق و الامانة و الشمول في المعلومات طالما ان هذه الاخيرة تمثل حقوقا للاطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة و هو الامر الذي يستدعي الحقيقة حتى يثق فيها هؤلاء الاطراف.

و الشفافية مفهوم يقوم على فلسفة إدارية يمكن إيجازها فيما يلي:

ا- المساءلة: حيث ان الشفافية هي روح المساءلة التي يجب ان تخضع لها الإدارة السليمة من حيث الاداء و الكفاءة.

ب- الاخلاقيات: الإدارة المسؤولة اجتماعيا و اخلاقيا ليس لها ما تخشاه، خلافا للإدارة الفاسدة ، و ان الشفافية هي ميزة الاولى اجتماعيا و اخلاقيا و تهديدا صارخا الثانية:

وهذه المعايير في مجموعها تزيد من فاعلية حوكمة البنوك.

ثانيا: الجوانب الاخلاقية و علاقاتها بتدعيم الحوكمة الجديدة.

اصبح من المرجع ان غياب الضمير كجوهر للاخلاق و ما ترتب على ذلك من تزوير و اختلاس و تلاعب في الحسابات و القوائم المالية كان من اهم الاسباب وراء الازمات التي مست دول العالم و انهيار البنوك و خروجها من السوق الاقتصادي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فإذا كانت الحوكمة هي مجموعة القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المنافسة و الفعالة لتحقيق اهداف الشركات و الاقتصاديات، وهو الامر الذي يتطلب وجود نظم تحكم تلك العلاقات بين الاطراف الاساسية التي تؤثر في الاداء و لا جدال من ان تحقيق سياسة و نظم الحوكمة الجيدة في كافة ميادينها و عناصرها إنا هو رهن كفاءة الإدارة المنفذة و المشرعة لتلك السياسات و النظم و مستويات الاخلاق للقوى البشرية

لقد اتضح انه من اسباب ظاهرة اهيار الشركات و البنوك هو شيوع الفساد الاخلاقي للقائمين بإدارة هده الشركات ز البنوك سواء في الجوانب المالية او المحاسبية او الإدارية الممارسة السليمة للرقابة و عدم الاهتمام بسلوكيات و اخلاقيات الاعمال و اداب المهنة.

فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة اشكال الفساد المالي و الإداري فإن الاخلاق الحميدة هي الإطار الاكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، كما ان حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن الجانب الاخلاقي للاشخاص انفسهم، و الذين يقصدهم اعضاء مجلس الغدارة، لان الاقتناع بمبادئ حوكمة الشركات و متطلباها لا يفيد إذا كان اي منهم يضمن سوء نية او ان اخلاقياته تجيز له تسرب معلومات مهمة قبل صدورها.

ثالثا:مجلس الإدارة و السلوك الاخلاقي.

نظرا لاهمية السلوك الاخلاقي داخل البنوك و دوره الهام في تفعيل النظام الرقابي داخل البنوك، فقد اوصت العديد من الهيئات العلمية و المهنية المتخصصة بضرورة ان يتواجد بالشركة دليل للسلوك الاخلاقي (Code of ethics) يركز على القيم الاخلاقية و النزاهة و يجب ان يركز هدا الدليل على ضرورة التزام العاملين بالقيم الاخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة و مصداقيتها مع ضرورة التزامهم بالقيم واللوائح و التركيز على حضر تعامل العاملين في اسهم الشركة في حالة توفر معلومات داخلية لديهم بشكل قد يؤثر على قيمة الاسهم بالسوق، و التاكيد على ان يعمل العاملين على حماية معلومات الشركة و ضمان سريتها مع ضرورة منع العاملين من تلقي اي هدايا او مبالغ نقدية من اي طرف خارجي بما قد يؤثر على معاملات الشركة و في نفس الوقت حضر قيام العاملين بالشركة بإعطاء اي رشاوى للغير.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ونظرا لاهمية وجود دليل السلوك الاخلاقي داخل الشركات وجهت العديد من تلك الهيئات العلمية و المهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على اهمية و دوره في تحسين سمعة الشركة و القضاء على تلاعبات في اسواق المال التي تنشا نتيجة تسرب المعلومات من قبل العاملين.

و هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب اخذها بعين الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الاخلاقي داخل الشركات وجهت العديد من تلك الهيئات العلمية و المهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على اهمية و دوره في تحسين سمعة الشركة والقضاء على التلاعبات في اسواق المال التي تنشا نتيجة المعلومات من قبل العاملين.

و هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب اخذها بعين الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند سياسة السلوك الاخلاقي بالشركة، حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الاخلاقي في:

- الإلتزام بتحقيق مستوى عال من السلوك الاخلاقي.
- تشجيع الإلتزام بالسلوك الاخلاقي و معاقبة عدم الإلتزام به،
- تنمية ثقافة اخلاقية داخل الشركة.

وعن طريق إتباع هذه السياسة بشكل دوري مع كل من مبادئ حوكمة الشركات و القوانين الداخلية، فإن الشركة يجب ان تؤكد رغبتها في إرساء و تحسين السلوك الاخلاقي بها، حيث ان تجاهل الحوكمة و عدم التقيد بمبادئها و الابتعاد عن ضوابط و سلوكيات العمل فاقم الازمة العالمية.

فغياب سلوك الاخلاقي كان عاملا حاسما و مهما في الحصول و تفاقم الازمة المالية في سلوك الافراد و المؤسسات المالية في عدة مجالات منها معالم الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض و الرشاوى و المصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات التمويل، و إرسال العطاء وعمليات الاحتكار و الغش و التدليس.

لقد قامت البنوك الامريكية باقتراض مبالغ تزيد مقدار 40% عن راسمالها ، و بذلك تحولت البنوك الامريكية إلى مؤسسات اقرب إلى الكازينوهات منها إلى مؤسسات اجتماعية مسؤولة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في مجال المالي كانت السبب الرئيسي في الازمة، مثل الطمع و الجشع و الهلع إلى جانب الممارسات غير اخلاقية التي استثمرت المؤسسات و الاسواق المالية، مثل الفساد و المعلومات المضللة و الكذب و الاحتيال.

حيث سعت البنوك إلى حصد مزيد من الفوائد بتدوير القروض مرة بعد اخرى، و بدفعهم إلى ذلك الطمع و الجشع لتحقيق المزيد من الارباح لانفسهم على حساب الاخرين.

المطلب الثاني: هيكلة الحوافز.

ان من بين الدوافع التي ادت إلى تفاقم الازمة الاقتصادية و المالية الحالية هو عدم التطبيق السليم لمبادئ حوكمة البنوك خاصة فيما يتعلق بنظام الاجور و العلاوات حيث لعبت هذه الاخيرة دورا مهما في الازمة، منع تفاقم الازمة المالية العالمية ظهرت إلى الوجود مسالة علاوات و مكافات مسيرة الشركات خاصة منها تلك التي يتم تداولها اسهم بالبورصة[1]،لكن ليست المشكلة الحقيقة في المبالغ التي دفعت إلى المديرين التنفيديين بل هي الاسلوب الذي اتبعه الشركات في مكافئة المديرين، تعتمد معظم المؤسسات المالية نظام يربط مكافات الاداء بنتائج الاعمال الفصلية مما يشجع المديرين على التركيز على تحقيق مكاسب سريعة على مدى القصير باسلوب يشبه المقامرة، عندما تكسب الرهانات، يحصل المديرين التنفديين على مكافات حسن الاداء، ولكن عندما تخسر الرهانات مثلما حدث مؤخرا في الازمة المالية ، هل تطالب الشركات المديرين التنفديين الدين اتخذوا قرارات مرتفعة المخاطرة برد مبالغ المكافات المدفوعة لهم؟.

يبدو ان مجالس إدارات الشركات التي تكبدت خسائر كبيرة انها مارست دورها مسيء في الرقابة و الإشراف لمواجهة المسؤولين التنفديين يتحمل اعضاء مجالس إدارة البنوك التي اهارت المسؤولية الكاملة، كان بإمكانهم الإطلاع على نتائج المالية الشهرية و قبل كل شيء كان يتعين عليهم دراسة المخاطر اعمال البنك و

(1) العايب عبد الرحمان و الرقي تيجاني، **إشكالية حوكمة الشركات و إلزامية إحترام اخلاقيات الاعمال في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي: الحوكمة و اخلاقيات الاعمال في ظل الازمة الإقتصادية الراهنة، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر ، ايام 18 19 نوفمبر 2009 ص11

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء نسبة المخاطر المقبولة و سياسة المخاطر كما انهم مسؤولين عن الامتثال للانظمة و تحديد المرتبات و المكافات و المزايا للمدريين التنفذيين.

ولكن يبدو ان تلك البنوك مارست الحوكمة باسلوب سطحي يهتم بالشكليات على حساب المضمون نتج عن ذلك إعطاء انطباع في غير محله عن جودة نظام الحوكمة في تقارير السنوية للمساهمين.

يطالب بعض الخبراء بنطاق اوسع و اكثر صرامة لحوكمة الشركات، مثل ربط مكافات المديرين التنفيذيين مع الحوافز طويلة الاجل تثبط الممارسات التي تشبه المقامرة من درجة المخاطرة بالإضافة إلى تمديد فترة الاستحقاق المكافات على مدى عدة سنوات

هناك العديد من الدروس تدعو الاطراف الرئيسية بما فيها المديرين التنفذيين و الجهات التنظيمية و المستثمرين إلى تعلم الكثير من الإخفاقات المالية العالمية ففي الاونة المحتملة في اربع من اكبر المؤسسات المالية في الولايات المتحدة فاني ماي و فريدي ماي، ليمان براذرز و امريكان انترناشيونال جروب(AIG)[1]

يبين الجدول التالي بعض الامثلة عن التعويضات التي تلقاها بعض مسيري البنوك التي حطمتهم الازمة المالية

الجدول رقم(3): علاقة التعويضات التي يتقاضاها المسيرون و الخسائر التي لحقت بالبنوك.

اسم مسير	اسم البنك	التعويض الذي استفاد منه المسيير	الخسائر التي الحقت بالبنك
ميدMUDD	فاني ماي Fannie Mae	9.3 مليون دولار	غير محددة
سيرون SYRON	فاني ماي Fannie Mae	14.1مليون دولار	غير محددة
برينسPRINCE	سيتي بنكCITI BANK	100مليون دولار	تدهور إلى مليون سهم 50%
اونيل O'NEAL	مريل ليتنش Merril Lynch	161مليون دولار	تدهور قيمة السهم
كاين CAYNE	بيرسترنس Bear Strearns	غير معلن عنه رسميا	تدهور قيمة السهم محفظة السهم ووصولها إلى 425 مليون

(1) هاني ابو الفتوح ، **الفشل في حوكمة الشركات** ، مجلة التنفيذي مجلة ربع سنوية تصدر عن مركز المديرين المصري ،مصر، فيفري 2009 ص25.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

			دولار

المصدر: العايب عبد الرحمان و بالرقي تيجاني،**إشكالية حوكمة الشركات و إلزامية احترام اخلاقيات الاعمال في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي: الحوكمة و اخلاقيات الاعمال في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ايام 18 19 نوفمبر 2009،ص 12.

فقد نشرت الكثير من الصحافة الاقتصادية المختصة ارقام مذهلة حول العلاقة بين نظام الاجور و المكافات و التحفيز التي يتلقاها المسيرون بالازمة الاقتصادية حيث تم التطرق إلى مكافات قدرها 19مليون دولار تمانية عشر يوم قبل إشهار إفلاسه، و قد قدمت الصحف ارقام اخرى حول ما تلقاه مسيرون البنوك الامريكية الخمسة المتسببة في الازمة المالية، حيث ان هؤلاء المسيرون تلقوا علاوات قدرها 3.166 مليار دولار امريكي قبل ان يحدث بهم ما حدث ، فقد افلس ليمان برداري وتم انقاذ كل من ميريل لينتش و بير ستيرنس كما تم الاستفادة من حماية الحكومة الامريكية بالنسبة من قولدمان ساتش و مورقان ستانلي.

ومن امثلة ايضا عن ما حدث في الولايات المتحدة الامريكية مع شركة AIG حيث انه في الوقت الذي تم فيه الإفصاح عن ما الحقته الازمة المالية بها بتحقيقها لخسارة قدرها حوالي 100مليار دولار امريكي مما ادى إلى الحصول على دعم مالي من الحكومة الامريكية قدرت ب 170 مليار دولار، تم الإعلان عن المبلغ الممنوح لمسيرها على شكل مكافات و الذي قدر ب 165 مليون دولار.

نرى ان الشركات في الاوقات الصعبة تكون اكثر اهتماما بدعم نتائج الاعمال، بالتالي لن يكون لديها الوقت للاهتمام بحوكمة الشركات و هو طرح غير مقبول، إن مبدا الامانة لا يمكن التهاون فيه لان حوكمة الشركات ليست موسمية، فهي واجب تطبيق في جميع الاوقات و ينبغي ان تكون جزءا لا يتجزا من السلوك و القيم المهنة لكبار المديرين التنفيذيين و اعضاء مجلس الإدارة، كما يجب على الشركات الا تضع حوكمة الشركات على الرف في الاوقات العصيبة.

المطلب الثالث: الشفافية و الإفصاح كاحد ركائز الحوكمة[1]

[1] مقدم وهيبة، **احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبل تجنب الازمات المالية**،ص 18 20.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يعتبر الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية و الإدارة و هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الاساسية التي تهتم الفئات المختلفة للمنظمة و يعنها على اتخاذ القرار، فهو إذن إظهار الشيء بحيث يكون معلوما وواضحا، ويشكل هذا المبدا حماية للمساهم العادي من التظليل و كذلك الاطراف الاخرى حيث اظهرت العديد من الحوادث حدوث تظليل في المجتمع المالي.

اما مفهوم الشفافية فظهر في حالات التدخل بين الفساد و الرغبة في توسيع دائرة الحريات و الحكم، و نعني بالشفافية تدفق المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الشاملة في الوقت المناسب و بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فالشفافية إذن هي النظام اللازم و الإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات المختلفة.

و بالقياس على وضعية البنوك الامريكية عشية الازمة نجد ما يلي:.

- تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية و اختلاف قوة الإلتزام و من بين هذه الجهات: مجلس معايير المحاسبة الماليةFASB المفوضية لمنظمة تداول و الاوراق المالية IASB وهذا جعل المتطلبات المطلوبة للإفصاح رغم ان عليها اتفاق يمكن ان نجد بعض الشركات تستغل المرونة المتاحة.
- تم الكشف عن تواطؤ واحدة من كبريات شركات المحاسبة و المراجعة في العالم (ارثر اندرسون) في عمليات التدليس و الغش في القوائم المالية و تضخيم الارباح و إخفاء العجز و هي الجهة المفترض انها تدقق الحسابات و تشهد بسلامة المركز المالي للشركة التي تراقب حساباتها و تفصح عن اي مخالفات او اي تدليس مالي في قائمة الارباح و الخسائر، باعتبارها جهة المراجعة و المسؤولة امام جمهرة المساهمين و المستثمرين موظفي الشركات و صناديق التقاعد. وتكتمل حلقات الفساد بالدور المهم الذي لعبته شركة عملاقة للخدمات و الاستشارة المالية في العالم المعروفة باسم "ميرل لينش" التي اعترفت علانية بقيام احد اقسام "خدمة المستثمرين" بتظليل عملائها من المستثمرين، بل تم التنكيل ببعض الموظفين و المحللين الماليين الذين جرؤوا على تخفيض التصنيف الائتماني لشركة كبرى مثل "إنرون" قبل افتضاح امرها في العلن و هذا لم تلعب الشركة العملاقة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ذات الشهرة الواسعة في عالم المال دور"الوسط التريه" بين سوق المال و عملائها من المستثمرين الساعين للمشورة و النصح السديد.

- عدم تزامن مدقق الحسابات بهنة تدقيق الحسابات.
- فجوة التوقعات وما ينشا عنها من مشاكل القياس و الإبلاغ إضافة إلى عدم توفر المعلومات للدائنين و المستثمرين حيث انتشرت الفوضى و الإشاعات، و توجه المستثمرين للتداول خارج الاسواق دون قواعد و بيانات يرتكزون عليها في اختياراتهم وما نتج عن ذلك من خفض الرقابة على التعاملات.
- إعطاء القروض المضاعفة، التوريق، رهن لضمان للحصول على قروض جديدة كلما عمليات ترتكز اساسا على معلومات غير دقيقة.
- عدم عرض البيانات الحقيقية باستعمال الحيل المحاسبية، حيث بلغت الديون الفردية 9.2 ترليون دولار، الديون الحكومية 12ترليون المجموع الكلي للديون 39 ترليون دولار و هي تمثل 03 اضعاف الناتج المحلي.
- ازدياد عدد البنوك اضعف المعلومات الشخصية و المالية المطلوبة مما انعكس على جودة المعلومات.
- عملية الإقراض التي تتم من دون النظر على قدرة المقترض على السداد.
- قضية الرهن القروض، حيث تم بناء هياكل مادية متعددة على اصل واحد فقد وهو القروض و هو اساسا اصل ضعيف و مهدد.
- حالات العجز في البنوك تمتد إلى اكثر من سنة قبل الازمة حيث قامت البنوك بشطب ما يزيد عن 500 مليار دولار من اموالها دون ان يظهر ذلك ضمن تقويم الاداء.

خلاصة مما سبق:

- ضعف التزام بمبادئ الشفافية ن حيث ملائمة جودة المعلومات، رافقتها السماح لانواع مختلفة من البنوك و دخول مجالات تجارية دون اي إجراءات محاسبية اصولية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- الجهات المسؤولة عن عرض المعلومات المحاسبية او الكشوفات تسعى للالتفاف حول عرض المعلومات وقد لا تنعكس المعلومات الحقيقية الامر مما يسبب فجوة في التوقعات.
- ضعف النظام الرقابي خصوصا فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالديون المعدومة و نسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية و عدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الاقصى للقروض المقدمة للمقترض الواحد و نسبتها من راس مال المصرف.
- ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط و الاصول ومصادر التمويل المركزي.

المبحث الثاني : محدوديه اليات الخارجيه لحوكمه البنوك

نتج الازمة المالية العالمية قصور في تطبيق الاليات الخارجية لحوكمة البنوك

المطلب الاول: وكالات التصنيف الائتماني للازمة.

تعد كلا من شركة من اشهر وكالات التصنيف الائتماني الدولية، حيث كانت شركة Moody's، Standard &Poor's و fitch من اشهر وكالات التصنيف الائتماني الدولية، حيث كانت شركة Moody's اول من اصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية في عام 1909، قام بها جون مودي، و بحلول عام 1929 كانت Moody's تقوم بتصنيف حوالي خمسين حكومة مركزية تصدر سندات اقتراض دوليا، و خلال تسعينيات القرن الماضي، إزدهر نشاط تصنيف الدول للجدارة الائتمانية، فظهرت مجموعة من شركات من بينها S&P و Fitch.

يوضح الجدول رقم(04): التصنيف الائتماني للسندات حسب Moody's،S&p و Fitch:

التصنيف		التوصيف
Moody's	S&P/Fitch	

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Aaa	AAA	اعلى مستويات الجودة(احتمال 2% لحالة عدم السداد)
Aa	AA	جودة مرتفعة (احتمال لا يتعدى 4% لحالة عدم السداد)
A	A	اعلى فئة في الجودة المتوسطة (احتمال عدم السداد لا يتعدى 10%)
Baa	BBB	منتصف شريحة الجودجة المتوسطة
Ba	BB	ادنى مستوى في الشريحة الجودة المتوسطة
B	B	فئة المضاربة
Caa	-	جودة ضعيفة
-	CCC-CCC	درجة مضاربة مرتفعة
Ca	-	درجة مضاربة مرتفعة جدا
-	C	سندات دخل (اقل السندات جودة)
C	-	ادنى درجة (لا يتم تسديد الفوائد)
-	DDD-DD	سندات تواجه فعليا خطر عدم السداد

المصدر: بلعزوز و مداني احمد، **التصنيف الائتماني بين مسبب للازمة المالية و البحث عن مخرج لها لدراسة وضعية شرعية**، مؤتمر الدولي الرابع: الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الإدارية الكويت ايام 15 16 ديسمبر 2010،ص 09.

تمثل الفئة AAAاو Aaa اعلى تصنيف لجودة السندات، تمثل السندات المصنفة في المجموعات الاربع الاولى كلا التصنيف فئات الاستثمار، وتتميز بارتفاع القدرة عل السداد فوائد و اصل الدين وفقا لترتيب كل مجموعة بالجدول في حين تشمل المجموعات الاخرى السندات التي تتوافر خصائص المضاربة jonk bonds و تتصف بانخفاض جودتها، و تواجه باحتمالات التوقف عن السداد و تتزايد تلك الاحتمالات كلما انخفض التصنيف إلى ان تصل لدرجة التوقف الفعلي عن السداد.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يعتمد عمل التصنيف الذي تهيمن عليه وكالات Moody's، S&P وFitch بدرجة كبيرة على الرسوم التي يتم تقاضيها من الهيئات و الشركات التي تبيع السندات، مع وصول المستثمر على معلومات من دون مقابل و في اعقاب الازمة المالية بدات التساؤلات تطرح حول تضارب هذه العلاقة.

وخلال الطفرة التي سبقت الازمة قامت مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف الاوراق المالية المدعومة بالرهونات العقارية الامريكية تصنيفا مرتفعا نظرا لانها صادرة عمن بنوك قوية مثل: مورغان ستانلي و ليمان براذرز، كثيرا ما كانت تعطيها تصنيفات بدرجةAAA الامر الذي ادى بالبنوك بتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له او على الاقل كانت غير مدركة له انذاك[1] .

و حسب هيئة التحقيق في الازمة المالية التي تتولى التحقيق في اسباب الازمة المالية، قامت وكالة مونيز لوحدها بتصنيف ما قيمته 4700 مليار من الاوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية خلال الفترة مابين عامي 2000 و 2007 إضافة إلى قيامها بتصنيف ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين

المضمون و الإشارة فإن المستثمرين الذين اعتمدوا على التصنيفات الصادرة عن موديز لهم يحققوا درجة كبيرة من النجاح.

لذلك تتجه اصابع التهام بضرورة وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيث اثيرت انذاك العديد من الشكوك والمخاوف بشان مدى مصداقية و شفافية تلك الوكالات، وكذلك الإجراءات المتبعة في هذه التصنيفات .

فلا يمكن إغفال الدور المحوري الذي لعبته وكالات التصنيف الائتماني في تطوير السوق المنظم المدعوم بالاصول و الذي كان حافز رئيسيا لبروز الازمة العالمية و اشتعال قيمتها.

(1) زكرياء بن بلة باسي، **الجذور و ابرز الاسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الاسلامي** ، مؤتمر الجنان الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي و الاسلامي ،لبنان، 13 14 مارس 2009، ص11.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إن مساهمة و كالات التصنيف الائتماني لتكون من بين الاسباب الرئيسية لنشوب الازمة المالية مرده إلى ما يلي[1]:

- المزيد من التصنيف الائتماني باقل شفافية ومزيد من التعقيد نتيجة الاعتماد الشديد من قبل المشاركين في السوق على التصنيف هذه الوكالات، كما يرجع ذلك جزئيا لعروض الديون غير التقليدية في السوق العالمية، و التي بشكل في فترة قصيرة، و زيادة تدفق الإيرادات و الربحية بشكل كبير.
- الإقبال على منح درجات عالية للتصنيف على الاوراق المالية، جنبا إلى جنب مع الإعتقاد بان اسعار المنازل سوف ترتفع دائما و التي من شاها ان تحويل القروض إلى اوراق مالية لم يخلق مخاطر بالنسبة المنشاة و دفع الرهن في خطر الشهية لا يبدو انه قد تم الكشف عنخها بواسطة وكالات التصنيف او المستثمرين.
- فشل وكالات التصنيف على التنبؤ بشكل صحيح وقد دفع بالكثير إلى التخلف عن سداد الديون المركبة.
- اعتماد التصنيف الائتماني على بيانات عامة مدققة و علاوة على ذلك فإن و كالات ليست ملزمة لتنفيد العناية من الجهات المصدرة عن نوعية البيانات و التي تبت في وقت لاحق.
- انحرفت وكالات التصنيف في بعض الاحيان عن مستوى الافتراضات و التصنيفات الفريدة، و الضغوط للحفاظ على حصتها في السوق و زيادة الارباح و يبدوا ان ذلك دفعهم للتساهل في تطبيق المعايير و تفادي تعيين موظفين جدد او الاستثمار في قواعد بيانات جديدة مكلفة و نماذج التقييم.

---

[2] بلعزوز بن علي و مدني احمد، **التصنيف الائتماني بين مسببي الازمة المالية العالمية و البحث عن مخرج لها دراسة وضعية شرعية**، مؤتمر الدولي الرابع الازمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الإدارية الكويت، 15 16 ديسمبر ص ص11 12

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- لطالما اهمت وكالات التصنيف باها بطيئة في الرد على سوق الاحداث ومن الامثلة على ذلك فشلها في التنبؤ بالازمات المالية الحادة (كما هو الحال في ازمات الديون الامريكية واللاتينية واهيار عام 2001 بالارجنتين)

فقد قدمت وكالات التصنيف توصيات لمعالجة ما نعتبره ردا على تلك الإخفاقات، و عرض مجموعة من التدابير التنظيمية نوجزها فيما يلي:

- إدارة صراعات المصالح من خلال إصلاحات الحكم في وكالات التصنيف.
- تحسين نوعية التقييم و المنهجيات و لا سيما بالنسبة للتمويل المنظم.
- تقديم الرقابة الحكومية المباشرة لتحل محل التنظيم الذاتي.

و نظرا المحدودية الرقابية على وكالات التصنيف الائتماني من طرف الجهات التنظيمية فقد جاء في المنتدى المشترك 2009 ضرورة إعادة النظر في استخدام التصنيفات الائتمانية المالية لتستخدم لاغراض رئيسية هي:

- تحديد متطلبات كفاية راس المال للمؤسسات المالية لمثل: التوريق، مدى التزام البنوك بمعايير لجنة بازل .
- تحديد او تصنيف الاستثمارات المؤهلة.
- تقييم مخاطر الائتمان للاصول في التوريق او عروض السندات المغطاة.
- تحديد متطلبات الإفصاح.

المطلب الثاني : إدارة المخاطر و حوكمة البنوك[1]

تعتبر إدارة المخاطر منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم و تنفيذ الإجراءات من شاها ان تقلل إمكانية حدوث الخسارة او الاثر الالي للخسائر التي تقع إلى الحد الادنى

[1] جدايني ميمي و جدايني سامية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 07 14 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اولا : العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر

- إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب ان تشمل على العناصر الرئيسية التالية :

- رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة العليا : تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا و يجب على مجلس الإدارة اعتماد اهداف و استراتيجيات و سياسات و إجراءات تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، و طبيعة المخاطر التي تواجهها .

- - كفاية السياسات و الحدود : على مجلس الإدارة و الإدارة العليا العمل على ضرورة ان تتناسب سياسة إدارة المخاطر التي تنشا في المصرف، كذلك ضرورة إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، و قياسها، و تخفيفها، ومراقبتها و الإبلاغ عنها و التحكم فيها .

- كفاية رقابة المخاطر وانظمة المعلومات : إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة و قياس كافة المخاطر ذات التاثير المادي الكبير و بالتالي فان رقابة المخاطر تستلزم ضرورة توفر نظام معلوماتي قادر على تزويد الإدارة العليا و مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة و في الوقت المناسب حول اوضاع البنك المالية، ادائه .... و غيرها من معلومات متصلة بنشاط البنك .

- كفاية انظمة الضبط : إن لانظمة الضبط في البنك دور حاسم في ضمان سير حسن اعماله على وجه العموم و في إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إذ تعمل – انظمة الضبط – على توفير تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية على الالتزام بالانظمة و القوانين مما يساهم في حماية موجودات البنك و نظرا لاهمية انظمة الضبط في نشاط البنك يجب ايلاء اهمية كبيرة لتقارير مدقق الحسابات الداخلي و الخارجي .

ثانيا : العناصر الرئيسية للحوكمة في إدارة المخطر

- تشتمل الحوكمة مجموعة من العناصر التي من شانها ان التقليل و التحكم الفعال في مختلف المخاطر التي تهدد البنك تتمثل فيما يلي :

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- إستراتيجية البنك محددة بوضوح يمكن قياس النجاح الإجمالي و مساهمات الافراد على اساسها .
- توزيع المسؤوليات و سلطة اتخاذ القرار و الالتزامات المناسبة لشكل المخاطرة البنك، و ذلك بشكل واضح و ملزم .
- وظيفة إدارة المخاطر المالية قوية، نظم رقابة داخلية كافية (بما في ذلك التدقيق الداخلي و الخارجي) و تصميم عملية وظيفية مع الضوابط و التوازنات الضرورية .
- قيم مؤسسية، قواعد سلوك و غيرها من معايير السلوك المناسب و نظم فعالة مستخدمة في ضمان الالتزام و يشمل ذلك مراقبة خاصة لتعويضات مخاطرة البنك حيث يتوقع ان يظهر تعارض في المصالح حوافز مالية و إدارية على التصرف بشكل مناسب تقدم الإدارة و مجلس الإدارة و الموظفين و تشمل التعويض و الترقية و الجزاءات .
- الشفافية و المعومات المناسبة تتدفق داخليا و إلى الجمهور .

المطلب الثالث : اليات دعم محافظ الحسابات في حوكمة البنوك

تهدف الاليات الاساسية لدعم دور مهنة التدقيق في حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الإداري إلى ضرورة حرص محافظي الحسابات على الارتقاء بجودة المهنة و تفعيل المساءلة المهنية، و من بين هده الاليات نذكر[1] :

اولا : الاليات التنظيمية المهنية

- تعمل مهنة المحاسبة و التدقيق من خلال مهني رسمي يحمي اعضاءها و ينمي قدراهم العلمية و العملية باستمرار و يصدر الإرشادات و الضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى اعضائها، و هدا الامر يمثل تحديا جديا للمنظمات المهنية بحيث يجب ان توضع و تنفد اليات الممكنة و العملية لدعم دور محافظي

(1) عبد العالي محمودي ، **دور محافظ الحسابات في تفعيل اليات حوكمة البنوك للحد من فساد المالي و الاداري**، ملتقى وطني حول حوكمة شركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري، جامعة بسكرة؟، الجزائر، 06 – 07 ماي 2012، ص 3.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الحسابات، و هدا في ظل المتغيرات الجديدة التي تساعد على تنامي ظاهرة الفساد المالي و الإداري، ادا لم يحسن التعامل معها و من اهم هده الاليات :

- تطوير معايير المحاسبية : يقع على عاتق المنظمات المهنية إحداث تطوير مستمر في معايير المحاسبة حتى يمكن لمحافظ الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية.

- تطوير معايير التدقيق : يجب ان يتماشى تطوير معايير التدقيق مع معايير المحاسبة، سواء المعايير المتعارف عليها او الإرشادات المتخصصة .

- تفعيل نظام الرقابة على اعمال الزملاء: إن نظام الفحص اعمال الزملاء الية من اليات الرقابة المهنية على اعمال الزملاء لضمان الالتزام بمعايير التدقيق في قبول التكليف و التخطيط و اداء اعمال التدقيق و إعداد و عرض تقرير التدقيق .

- تفعيل برامج التعليم و التدريب المهني المستمر: من المتفق عليه مهنيا ان التعليم المهني المستمر يمثل جانبا هاما في معيار التاهيل العلمي و العملي لمحافظ الحسابات بجانب التاهيل و التدريب، فان مواجهة مهنة التدقيق لظاهرة و تحديات حوكمة البنوك وتفعيل دورها في دلك يتطلب من المنظمات المهنية اتخاد الإجراءات اللازمة نحو تفعيل برامج التعليم و التدريب المهني المستمر .

- تفعيل الدور الحوكمي لتقرير محافظ الحسابات: و دلك وفقا لمسودتي معياري التدقيق الدولية رقم 705 706 الصادرتين عن مجلس معايير التدقيق التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين في25 مارس2005 .

- ثانيا : الاليات المهنة العملية

- تتمثل في الاساليب و الوسائل و الطرق و الواجبات و المسؤوليات الملقاة على عاتق محافظ الحسابات الممارسة للمهنة، و تساعد هده الاليات في دعم الدور الحوكمي الايجابي لمهنة التدقيق، ولا يمكن تحقيق هدا الدور ما لم يكن محافظ الحسابات نفسه مقتنعا بان الدور الحوكمي مرتبط باستعداده وقدرته على إثراء الممارسة المهنية العملية ،واثبات ان لمهنة التدقيق دور حوكمي لا غنى عنه

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لاصحاب المصلحة في البنوك ،ويمكن ان يتحقق هدا من خلال حرص محافظ الحسابات على الارتقاء بجودة التدقيق وتفعيل المساءلة المهنية.

- وقد حرصت معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، إلى الرفع مستويات الاداء المهني لمدقق الحسابات ،بحيث يترتب عن الالتزام محافظ الحسابات بهده المستويات ارتفاع جودة ادائه لمهنته، و يستنتج بالتاكيد عن تحقيق جودة عملية المراجعة اثارا حوكمية ايجابية تبرر الالتزام بمعايير الجودة سوء كانت اثارا على المراجعة او على اسواق راس المال، و دلك لرفع كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية و لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة و المتعاملين في سوق راس المال بصفة خاصة في تقارير المراجعة، مما ينعكس ايجابيا على تدعيم الدور الايجابي لمراجعة الحسابات في حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الإداري، خاصة في ظل الاتجاه نحو عولمة اسواق راسمال و عولمة النشاط الاقتصادي و تزايد الاهتمام بتنظيم الرقابة الداخلية و الخارجية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصـــــة الفصل:

يجد المتتبع للازمات المالية و بصفة خاصة ما حدث خلال الازمة المالية العالمية 2008 ان المؤسسات المالية بشتى تسمياتها قد عانت من نقاط ضعف كثيرة، و إلى حد كبير في سعيها لتطبيق قواعد حوكمة و يتضح ذلك من خلال النقاط التالية :

- الإخلال باخلاقيات المهنة ؛
- افتقاد الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية، و كذا عدم الالتزام بإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- قصور عمل وكالات التصنيف الائتماني ؛
- غياب إدارة فعالة وحقيقية للمخاطر .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخاتمة العامة:

إن وجود نظام فعال لحوكمة البنوك في كل مصرف يساعد على توفير الثقة و الشفافية الفعالة و السليمة للعمليات المصرفية و يهدف إلى تحسين كفاءة و اداء الاعمال المصرفية كما يؤدي إلى مكافحة الفساد، و حوكمة البنوك هي مجموعة القواعد و اللوائح القانونية Regluation الهادفة للحيلولة دون وقوع الاعمال و التصرفات و الإجراءات غير القانونية التي تؤدي إلى الإضرار بحقوق حملة الاسهم و المودعين .

فالممارسة السليمة للحوكمة من شاها ان تقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، و خاصة ان الازمة المالية العالمية اظهرت ضعف الحوكمة في النظم المصرفية .

فالمبادئ التي جاءت بها حوكمة جد متناسقة و ملائمة كعلاج ووقاية من الازمات المالية، حيث نجد ان من بين المسببات تلك الازمات نجد نقص واضح في الشفافية البنوك و ضعف انظمة إدارة المخاطر، و كذا قصور عمل وكالات التصنيف الائتماني ' Moody's،S&pوFitch، بالإضافة إلى إهمال المسؤولين البنوك لعنصر المسؤولية و السعي نحو تحقيق الارباح و ممارسة خدمة المصلحة الذاتية، الامر الذي ادى إلى تضارب المصالح بين الملاك و المدراء و ضياع حقوق المودعين و بالتالي فقدان الثقة بها،هذه المسببات عالجتها مواثيق الحوكمة التي تم إصدارها من طرف الدول و المؤسسات المالية لسد الثغرات السابقة حيث ان ذلك يعود بالفائدة و المصلحة على المؤسسات المالية و اصحاب المصالح و على الاقتصاد ككل .

نتائج البحث :

افرزت المعالجة النظرية و التطبيقية للموضوع مجموعة من النتائج، يتمحور اهمها في الاتي :

- اوضحت الازمة ضعف الرقابة و الضوابط على الاسواق الامريكية و اندفاع الكثير من مديريها لتحقيق ارباح باقصى درجات .
- ادت الازمة إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام الحوكمة لتجنب حدوتها.
- تحدد الحوكمة توزيع الحقوق و المسؤوليات بين مختلف المشاركين في البنك مثل مجلس الإدارة و المديرين و اصحاب الاسهم.
- ضرورة تفعيل دور البنوك المركزية بالتركيز على تشجيع البنوك بالكشف عن مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة الجيدة ، و إعداد و تنفيذ برامج للعاملين في البنوك للاستغلال الامثل لخصائص الحوكمة ، و ذلك على مستوى البنوك و البنوك المركزية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة وفقا لمعظم القوانين الخاصة بالبنوك، و بحد ان المجلس المسئول الاول امام المودعين و المساهمين عن المحافظة على مصالحهم من خلال الإدارة الكفؤة.
- يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد و سوء الإدارة و تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية .

توصيات و اقتراحات :

على ضوء معطيات سالفة الذكر، يمكن ان نلخص اهم التوصيات و الاقتراحات فيمايلي :

- إرساء ثقافة مؤسسية تروج للمعايير الاخلاقية العالية و النزاهة .
- ضرورة و جود هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية و الحيادية .
- التزام البنك بعرض بياناته على المدقق خارجي و كفاءة و سمعة مهنية محترمة .
- قيام مجلس الادارة بتعيين لجنة لإدارة المخاطر لتعزيز مهمته في إدارة المخاطر.
- ادخال و تعزيز ثقافة حوكمة البنوك ضمن المفاهيم السائدة لدى مسؤولي و مدراء .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمه المراجع

الكتب:

1- إبراهيم عبد العزيز النجار، **الازمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 .

2 خالد سعد محمد الحربي و عبيد محمد حمزة عبد الغني، **حوار الاربعاء**، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية، 2009 2010.

3 **سامح نجيب، الازمة الراسمالية العالمية: الزلزال والتوابع**، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، نوفمبر 2008.

4 **سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الازمات المالية**، للطبعة الاولى، دار النهضة، سوريا .

5 ضياء مجيد الموسوري، **الازمة المالية العلمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

6 طارق عبد العال حماد، ***حوكمة الشركات- شركات قطاع عام و خاص و مصارف* (مفاهيم مبادئ تجارب و متطلبات)**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

7 عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة و الازمة المالية المصرفية ازمة الرهن العقاري الامريكية**، الدار الجامعية، 2009.

8 عدنان السيد حسين، **قضايا الازمة العالمية**، ط 1 مجد للمؤسسة الدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

9 محمد عبد الحميد عطية، **الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2010.

10 محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور اعضاء الإدارة والمديرين التنفيذيين**، دار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2008.

11 محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، ط2، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.

البحوث:

1 إبراهيم إسحاق نسمان، ، **دور ادارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة :دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2 بارود كمال و اخرون، **الازمة المالية العلمية و استشراف الحلول من منظور إسلامي**، مذكرة ليسانس، تخصص مالية و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010 2011.

3 حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي في حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010 2011.

4 عمي سعيد حمزة، **التسيير الحدر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 2010.

5 مرابط هيبة، **اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010 2011.

المجلات و الدوريات:

1 حبار عبد الرزاق،**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، السداسي الثاني، 2009.

2 علة مراد، **الازمة المالية العالمية.....تامل ومراجعة**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 48 49 تصدر من جمعية عربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 2009 2010 .

3 محمد بوجلال، **مقاربة إسلامية للازمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد السادس، السداسي الاول 2009

4 محمد زيدان، **اهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009.

5 المعهد المصرفي المصري، **نظام حوكمة البنوك**، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، **مصر**.

6 هاني ابو الفتوح ، **الفشل في حوكمة الشركات** ، مجلة التنفيدي مجلة ربع سنوية تصدر عن مركز المديرين المصري ،مصر، فيفري 2009 .

التظاهرات العلمية:

1 بلعزوز علي و مداني احمد، **التصنيف الائتماني بين مسبب للازمة المالية و البحث عن مخرج لها لدراسةوضعية شرعية**، مؤتمر الدولي الرابع: الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الإدارية الكويت ايام 15 16 ديسمبر 2010.

2 بن ثابت علال، **عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية**، اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 09 ديسمبر 2010.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

3 جدايني ميمي، جدايني سامية، **دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الافاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ايام 25 26 نوفمبر 2008.

4 حسن عبد الكريم سلوم وبثول محمد نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية**، المؤتمر الدولي السابع: تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال تحديات الفرص الافاق، جامعة الزرقاء الخاصة الاردن، 10 11 نوفمبر 2009.

5 رقايقية فاطمة الزهراء وبومنجل السعيد، **الازمة المالية المنظور الاسلامي**، مؤتمر الازمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي واتاره على الاقتصاديات الاورومغاربية، جامعة بجاية، الجزائر، 11 12 اكتوبر 2009.

6 زكرياء بن بلة باسي، **الجذور و ابرز الاسباب و العوامل المحفزة و الدروس المسفادة من منظور الإقتصاد الاسلامي** ، مؤتمر الجنان الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي و الاسلامي ،لبنان،ايام 13 14 مارس 2009 .

7 طارق الحاج، **الازمة المالية العالمية و اثرها على اقتصاد الفلسطين**، المؤتمر العلمي الثالث : الازمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الخاصة، الاردن، 28 29 افريل 2009.

8 العايب عبد الرحمان و الرقي تيجاني، **إشكالية حوكمة الشركات و إلزامية إحترام اخلاقيات الاعمال في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة**، الملتقى الدولي: الحوكمة و اخلاقيات الاعمال في ظل الازمة الإقتصادية الراهنة، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر ، ايام 18 19 نوفمبر 2009 .

9 عبد العالي محمودي ، **دور محافظ الحسابات في تفعيل اليات حوكمة البنوك للحد من فساد المالي و الاداري**، ملتقى وطني حول حوكمة شركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06 – 07 ماي 2012.

10 فريد كورتل وكمال رزيق، **الازمة المالية: مفهومها، اسبابها وانعكاساها على البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الثالث: الازمة العالمية وانعكاساها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الخاصة، الاردن، 28 29 افريل، 2009 .

11 قريش عبد القادر و حمو محمد، **البعد السلوكي و الاخلاقي لحوكمة الشركات و دورها في تقليل اثار الازمة المالية العالمية** ، ملتقى دولي عالمي : الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات ،سطيف الجزائر ايام 20 21 اكتوبر 2009.

12 كمال بوعظم وزايدي عبد السلام، **حوكمة شركات ودورها في التقليل من عمليات التظليل للاسواق المالية والحد من وقوع الازمات الماليةمع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية**، كتاب الملتقى الدولي: الحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة 18 19 نوفمبر 2009.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

13 محمد يحي الرفيق، **تداعيات الازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاد الوطني،** كتاب الملتقى الدولي الرابع: الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا فندق الاوراسي، الجزائر، 8 9 ديسمبر 2011 .

14 نبذي عبدالله عبد السلام واخرون، **تسونامي الرهن العقاري: ازمة مالية عالمية إلى اين وإلى متى؟مؤتمر** الازمة المالية الدولية، تباطؤ الاقتصاد العالمي واثاره على اقتصاديات الاوروومغاربية، جامعة بجاية، الجزائر، 11 12 اكتوبر 2009.

15 نقدي عبد المجيد والجوزي جميلة، **الازمة المالية الراهنة وتداعياها على الاداء المتوقع للاستثمارات الاجنبيةالمباشرة-حالة الجزائر-**، كتاب ملتقى الدول الرابع: الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فندق الاوراسي، الجزائر، 8 9 ديسمبر 2011.

16 هالة سعيد، كلمة الجلسة الافتتاحية، **الحوكمة من المنظور المصرفي**، ورشة عمل (2)، القاهرة، مصر، فبراير 2003.

17 هند مهداوي واخرون، **تحديات ورهانات المصارف الإسلامية في ظل الازمة**، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر،23، 24 فيفري، 2010 .

18 اليزيد الوهيب، **المرض المالي العالمي: النشاة والتطور**، مؤتمر الازمة المالية الدولية: تباطئ الاقتصاد العالمي واثاره على الاقتصاديات الاوروومغاربية، جامعة بجاية، الجزائر، 11، 12 اكتوبر 2009 .

19 يونسي صبرينة،**الازمة المالية**،كتاب الملتقىالدولي :الحوكمة واخلاقيات الاعمال في المؤسسات **جامعة** باجي مختار عنابة18 19نوفمبر 2009 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com